الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٥١
الخميس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي . . . . . (كوت ديفوار)
نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السد بلاندينو كانتو (الجمهورية الدومينيكية).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في رسالة واردة في الوثيقة A/49/400/Add.4 يبلغني الأمين العام بأنه، منذ إصدار رسائله المؤرخة في ٢٠ و ٢٦ أيلول/سبتمبر و ٥ و ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، قامت جزر القمر بسداد الدفعة اللازمة لخفض متأخراتها إلى أقل من المبلغ المحدد في الفقرة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومة كما ينبغي؟

تقرر ذلك.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في البوسنة والهرسك: مشروع القرار (A/49/L.14/Rev.1)

السيد التني (السودان): أفرز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد هجمة استهدفت التوجه والاختلاف الثقافي للعديد من الدول باسم الدفاع عن حقوق الإنسان. ومع خلو الساحة الدولية من صراعات الحرب الباردة انتهجت الدول التي انفردت بالقيادة سياسات تمييزية تقوم على ازدواجية المعايير وتردد عن نصرة الحق والعدالة في مناطق يجاهر فيها البعض بخرق حقوق الإنسان.

وكان من سوء طالع شعب البوسنة المسلم أن نظرة البعض إليه من خلال تلك المعايير المزدوجة وغياب العدالة يضاف إليها وجوده الجغرافي - عامل ضاعف من مأساته. فوقع شعب البوسنة ضحية الاختلاف الثقافي وتعرض لكل أنواع القهر والجرائم المنافية للإنسانية مثل التطهير العرقي والقتل الجماعي والاغتصاب والحصار. كما وقع ضحية التواطؤ وصمت من رأوا فيه عقبة في طريق تحقيق حلمهم الكبير.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

لقد شهد ذوو الضمائر الحية الذين ينتمون إلى نفس المنطقة التي تمارس ازدواجية المعايير، شهدوا على التواطؤ في الجريمة، حينما وصفوا التدخل المحدود والخجول للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بأنه متأخر جدا وغير فعّال، وأنه يساهم في تمكين المعتدي باسم الحياد. وذلك الحياد لم يمارس في مناطق أخرى حيث طرفا النزاع من ثقافة أخرى.

وبينما أصدر مجلس الأمن العديد من قرارات الإدانة، وإقامة مناطق آمنة، وأخرى استثنائية، إلا أن هذه القرارات افتقدت الرغبة السياسية لدى الدول الكبرى ووقعت ضحية ازدواجية المعايير في تنفيذها، حتى قرار إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة مرتكبي جرائم انتهاك القانون الإنساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة مر بصعوبات تمويلية، وجاءت توصيات الوساطة الدولية لتكافئ المعتدين وتمنحهم الأراضي التي حصلوا عليها عن طريق القوة، الشيء الذي يتعارض مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ورغم قرار حكومة البوسنة والهرسك الشجاع بقبول خطة فريق الاتصال الغربي التي أعلنت في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، فإن المعتدين الصرب تحدوا حتى أقرب أصدقائهم ورفضوا هذه الخطة لعلمهم التام بالعجز أو التواطؤ الذي يحول دون فرض هذه الخطة عليهم. حتى الذين هددوا بمعاقبة المعتدين الصرب وجدوا من بين حلفائهم من يجعل هذا التهديد يذهب أدراج الرياح وأجهضوا كل محاولات الردع العسكري للمعتدي.

إن مصداقية الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بوجه خاص، قد عرتها قضية البوسنة والهرسك. فلقد وقف قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) برفع جزئي للعقوبات عن جمهورية صربيا والجبل الأسود ليكشف نوايا من جأروا بمعارضة رفع حظر التسلح الذي فرض على جمهورية البوسنة والهرسك بطريقة غير مشروعة وتتناقض مع المادة ٥١ من الميثاق في حق الدفاع عن النفس. لقد كانت حجة من رفضوا رفع الحظر عن البوسنة أن رفعه سيؤدي إلى تصعيد الصراع وقفل الطرق أمام الحلول السلمية بجانب تعريض حياة جنود قوة الحماية الدولية للخطر. إن الحرب الدائرة في البوسنة ليست حربا أهلية بمعناها الكامل، بل هناك عنصر خارجي يغذي طرفها المعتدي ويتمثل في امدادات لا تتوقف من السلاح والدعم من جمهورية صربيا والجبل الأسود وهي دولة مصنعة للسلاح. وأن وضع مائة مراقب على حدودها مع البوسنة والهرسك لن يوفر التحقق اللازم لضمان عدم وصول السلاح والامداد لصرب البوسنة عبر الحدود. وعليه فإن رفع الحظر عن البوسنة من شأنه أن يدفع عملية السلام بما يحققه من توازن بين المعتدي والمعتدى عليه، كما أكدت التطورات الأخيرة في البوسنة بأن الشعب البوسني قادر على رد العدوان. وكل هذا يؤكد في النهاية التواطؤ الذي يهدف لتمكين الصرب من تنفيذ مخططاتهم في إبادة مسلمي البوسنة، وإزالة جمهوريتهم من خارطة أوروبا رغم أنها عضو في الأمم المتحدة يتحتم احترام سيادتها ووحدة أراضيها.

إن على المجتمع الدولي، ممثلا في الجمعية العامة، أن يعبر بقوة عن إدانته الواضحة لجرائم صرب البوسنة، وممارستهم للتصفية العرقية والقتل الجماعي واعتدائهم على المناطق الآمنة والاستثنائية التي أعلنتها الأمم المتحدة، بما فيها سراييفو وبانيالوكا وبيلينا وغيرها، واعتدائهم على قوات الأمم المتحدة للحماية. كما يتحتم على المجتمع الدولي تأكيد التزامه بنصرة الشرعية الدولية دون محاباة لمعتد أو تحيز ضد صاحب حق.

ومع تقديرنا للجهود الكبيرة التي تقوم بها قوات الأمم المتحدة للحماية، وحرصنا الكبير على سلامة أفرادها، فإننا نرى أن يتم تدعيمها ومنحها الصلاحيات اللازمة لتصبح قوة ردع للمعتدين بدلا من الوضع الحيادي الذي الزمتها به قرارات مجلس الأمن. ويتحتم على قوات الحماية بذل جهود أكبر في توفير الحماية للمناطق الآمنة والمناطق الاستثنائية التي حددتها قرارات المجلس، والتي تقع حمايتها ضمن الولاية الراهنة لهذه القوات مع اعتبار كامل لحق شعب البوسنة في رد العدوان وتحرير أراضيه من المحتلين، الشيء الذي أثبت قدرته على القيام به بشجاعة مشهودة.

ونطالب مجلس الأمن بممارسة صلاحياته التي كفلها له الميثاق في المادة ٢٤ بعدالة وبعيدا عن تأثير استراتيجيات بعض أعضائه، لفرض الحل العادل والدائم لمشكلة البوسنة والهرسك، وعدم مكافأة المعتدي، بتطبيق كامل وفعّال لمبدأ عدم جواز ضم

الأراضي عن طريق القوة، وحق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم. ونؤكد أن العجز في تنفيذ قرارات المجلس، ومنها قرار إعادة فتح مطار توزلا، من شأنه أن يعرض حياة السكان للخطر بسبب نقص الغذاء والدواء للحصار المفروض عليها من الصرب ومنعهم وصول المساعدات الإنسانية إليها وإلى سراييفو وبقية المناطق الآمنة والاستثنائية التي أعلنها مجلس الأمن.

إن تطبيق الفقرة السادسة من قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) على جمهورية البوسنة لا يستند إلى الشرعية، إذ أنه ساوى بين الضحية والمعتدي، وحرم دولة عضوة بالأمم المتحدة من حقها المشروع في الدفاع عن النفس الذي كفله الميثاق. عليه فإننا نكرر نداءنا إلى مجلس الأمن برفع الحظر المفروض على السلاح الوارد إلى جمهورية البوسنة والهرسك، ونشيد بالتجاوب الذي أبدته البوسنة لتذليل العقبات التي تعترض رفع الحظر عنها، ونقدر الظروف التي تتعامل فيها البوسنة من أجل وضع حد لمأساة شعبها الذي تكالبت عليه الظروف الإقليمية والدولية. وندعو إلى تجاوب مجلس الأمن مع الظروف الإنسانية الملحة التي يعيشها شعب البوسنة والإسراع برفع الحظر حتى يمكن للبوسنة الدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها. كما ندعو المجتمع الدولي إلى القيام بالتزاماته وفق المادة ٥١ من الباب الثامن في الميثاق لتمكين البوسنة من الدفاع عن نفسها، فهي مسؤولية جماعية يفرضها الميثاق، وهو يمثل كافة شعوب الأرض، ويجب ألا تقعدنا استراتيجيات البعض الضيقة عن الوفاء بالتزاماتنا تجاه إعلاء قيم العدالة والحق.

وانطلاقا من هذه القناعات والمبادئ، يشارك وفد السودان في تبني مشروع القرار A/49/L.14/Rev.1، الذي نرجو أن يلقى تأييد كامل عضوية الجمعية العامة.

السيد العمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الحالة في البوسنة والهرسك تثير قلق المجتمع الدولي عن حق. إنها تهز قيمنا الأساسية وتمتحن بشدة قدرتنا المعلنة على النهوض بالسلم مع العدالة واحترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. طيلة أكثر من عامين تجد دولة عضوة أن سلامتها الإقليمية وبقاءها ذاته يتعرضان للخطر وأن شعبها - وخاصة العنصر المسلم من ذلك الشعب - يتعرض بلا هوادة للعدوان المسلح و "التطهير العرقي" وجميع أشكال الحرمان.

إن تصميم المجتمع الدولي، الذي أعرب عنه بآراء مجاهر بها، وبيانات النوايا، بل حتى بمطالبات، نادرا ما ترجم إلى أعمال في متسع من الوقت، أو على مستوى كاف لتثبيط تفجر العدوان واحباطه، على الرغم من أن قوة الأمم المتحدة للحماية سعت، على نحو جدير بالثناء، إلى الاضطلاع بمهمتها الصعبة ضمن حدود مواردها وولايتها، متحملة الإهانات والأضرار التي تقوض سلطة مجلس الأمن.

إن السعي الدؤوب لإيجاد حل سياسي تفاوضي الذي عبأ طاقة العديد من أصحاب النيات الحسنة، واجه دائما التعنت من قادة الأقلية الصربية التحريرية الوحدوية التي تسعى إلى فرض منطق خطير يتمثل في الإبعاد والأمر الواقع. وعندما قبلت جمهورية البوسنة والهرسك خطة السلم المؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، ليس دون خسارة، رأت آمالها تتبدد بفعل الذين يراهنون على استرخاء المجتمع الدولي، أو حتى على تخليه عن بذل الجهود إزاء ادعاءاتهم.

لقد أوضح الممثل الدائم لجمهورية البوسنة والهرسك لجمعيتنا العامة هذا الصباح الحقيقة القاسية للحالة في بلده. وقد أظهر بما لا يقبل الشك كيف أن الحفاظ على الوضع الراهن ليس ممكنا وليس مقبولا على أصعدة ثلاثة هي الصعيد الإنساني، والصعيد العسكري، والصعيد السياسي. وقد أعرب أيضا على نحو لا لبس فيه عن تصميم شعبه على الدفاع عن سيادته وسلامته الإقليمية، وهو التصميم الذي لا يوازيه إلا توقعهم المشروع بأن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته بالكامل. وقد حدد، بصورة خاصة، السياق الذي يكون فيه رفع الحظر على الأسلحة عاملا ضروريا في إيجاد حل عادل ودائم للأزمة التي يعاني بلده منها، في حين أن توسيع قابلية تطبيق قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) ليشمل جمهورية البوسنة والهرسك له تأثير غير مبرر يتمثل في تجريد تلك الدولة من حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس.

ومع الحالة في البوسنة والهرسك، وهي حالة تتصف بتصعيد التوتر وتزايد العنف المسلح، ومع تشديد الحصار على سراييفو ومدن أخرى، تأتي هذه

المناقشة في الوقت المناسب لتوقظ ضمائرنا وتنبهنا جميعا إزاء ما علينا من مسؤوليات.

والجزائر، بدافع كلي من شاغل إحلال السلم والأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة ككل، من الطبيعي أن تؤيد مقاومة الشعب البوسني وحكومته، اللذين أظهر بلدي دائما قلقه الأخوي عليهما. ومن الطبيعي كذلك أن يصبح وفد بلدي مقدما لمشروع القرار الذي سترسل فيه الجمعية العامة رسالة أمل إلى الضحايا ورسالة تصميم إلى الذين يسعون بعناد إلى إبقاء السلم في وضع حرج.

السيد ترك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تناقش الجمعية العامة الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك بينما تهدد الحرب في ذلك البلد بالاستمرار في فصل الشتاء الثالث. إن الكلمات التي قيلت في المؤتمرات الدبلوماسية لا يمكن لها أن تتصدى بعد الآن للمأساة على نحو مقنع، والجهود الإنسانية تتواصل دون أمل في إرساء السلم قريبا.

إن المجتمع الدولي ومؤسساته، بما في ذلك الأمم المتحدة، لم تتمكن حتى الآن من التصدي بفعالية للصراع في البوسنة والهرسك، أو من وقف الحرب. وأحد أسباب ذلك مرده انعدام الإرادة لوصف الصراع على حقيقته، والتقييم الواقعي للحالة يمكنه وحده أن يوفر الأساس الضروري لتحديد العلاجات الكافية. فالحرب في البوسنة والهرسك ليست صراعا دينيا أو عرقيا، وهي ليست حربا أهلية. لقد بدأت الحرب في البوسنة والهرسك كحرب عدوانية ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، وبقيت، منذ ذلك الوقت، حربا من أجل التوسع الإقليمي.

هذه هي طبيعة الحرب التي تظهر جلية في أبشع خصائصها، أي ممارسة "التطهير العرقي" الذي بلغ حد الإبادة الجماعية ضد مسلمي البوسنة والهرسك. ولقد اعتمد "التطهير العرقي" كأداة لحيازة الأراضي بهدف إنشاء "صربيا الكبرى" في نهاية المطاف. و "التطهير العرقي" ليس نتيجة عرضية، بل أداة متعمدة من أدوات الحرب. في حين أن من الصحيح أن الحرب تصبح معقدة على نحو متزايد، وأن جميع الجهات ترتكب الفظائع، فإن طابعها الأصلي، بوصفها حربا عدوانية ضد جمهورية البوسنة والهرسك، لا يزال طابعا رئيسيا.

إن التقييم الشامل للحالة في البوسنة والهرسك ينبغي أيضا أن يأخذ بعين الاعتبار دروسا أخرى تم تعلمها حتى الآن. أحد هذه الدروس هو أن الدبلوماسية دون التصميم على استعمال القوة أو استعداد لاستعمالها، تصبح عديمة الجدوة عندما تواجهها قوى العدوان. والعمل الدبلوماسي الدولي فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك افتقر للأسف إلى هذا التصميم. فجهود السلم لم تكن غير ناجحة فحسب، بل حتى كانت، في بعض المناسبات، موضع سخرية. وقد أسهم ذلك، بعد أكثر من سنتين من المعالجة غير الناجحة، بحقيقة أن الانطباع عن الأمم المتحدة لا يزال انطباعا سلبيا، وأن مصداقيتها أخذت تضمحل.

صحيح أنه من غير تدخل قوات قوة الأمم المتحدة للحماية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والعديد من المنظمات الإنسانية الأخرى، لكانت مأساة البوسنة حتى أسوأ مما هي عليه. والجهود الجارية التي تبذل من أجل كفالة إيصال المساعدة الإنسانية تستحق تقديرنا العميق ودعمنا النشط، ومع ذلك، لا يمكن للمساعدة الإنسانية أن تكون بديلا من السياسات الفعّالة. إن ما يحتاج إليه هو بذل المزيد من الجهود لتحقيق وقف فعّال للأعمال العدائية ولتهيئة ظروف سياسية للسلم.

لقد استهلت الأمم المتحدة عددا من الأنشطة التي يمكن أن تسهم بتحقيق سلم شامل إذا تهيأت الظروف السياسية وغيرها من الظروف الآيلة إلى السلم. وفي هذا السياق نود أن نؤكد على أهمية عمل المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، السيد تاديوز مازويتشكي، وأعمال لجنة الخبراء المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢). وليس من الممكن تحقيق تقدم كبير نحو السلم الراسخ دون التصدي، على نحو تام، لمسألة حقوق الإنسان. إن مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يجب أن يعاقبوا، ويتعين اتخاذ تدابير مناسبة لكفالة حماية حقوق الإنسان في المستقبل. لهذا السبب، رحبت سلوفينيا بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ونلاحظ مع التقدير أنه وفقا لتقرير المحكمة (A/49/342)، سيتم توجيه الاتهامات الأولى قبل نهاية هذا العام.

إننا نرى أنه يمكن لمحكمة جنائية دولية قادرة وفعّالة أن تسهم إلى حد بعيد في إيجاد تسوية عادلة للصراع. ومع ذلك، يبقى الهدف المتمثل في إيجاد حل

سياسي شامل نهائي للأزمة في البوسنة والهرسك بعيد المنال ما دام المجتمع الدولي غير قادر على وضع السياسات الفعالة اللازمة لإحلال السلم والأمن في جمهورية البوسنة والهرسك، فضلا عن سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة الشروط الأساسية لوقف الأعمال القتالية ولإقرار السلم في البوسنة والهرسك. إن اتفاق واشنطن الذي أبرم قبل عدة أشهر، والتعاون الناتج عنه بين المسلمين البوسنيين والكروات أنعشا الأمل في أن يكون للمساعدة الدولية الملائمة تأثير هادف على الجوانب السياسية للصراع المسلح. وهذا التأثير السياسي أساسي في الجهود الرامية إلى تغيير الواقع العسكري في الميدان، وفتح الطريق المؤدي إلى حلول. وبالتالي يراودنا بعض الأمل في أن تسهم جهود فريق الاتصال في إنهاء الصراع المسلح وفي إرساء الظروف المؤاتية للحل السياسي، ولو بتوفير العناصر الأساسية للعدالة، وأبسط العناصر الأساسية لحل عادل ودائم هو الحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وإرساء بيئة آمنة للعودة الطوعية للاجئين، واستعادة الأراضي والممتلكات المستولى عليها عن طريق "التطهير الإثني" واستعمال القوة. وينبغي التأكيد مرة أخرى على أنه دون الإزالة التامة للنتائج المترتبة على "التطهير الإثني" واستعمال القوة، من غير المحتمل أن تصمد ترتيبات السلم. هذا علاوة على أن عدم تحقيق هذه الإزالة يمكن أن يوجه رسالة واضحة جدا لمعتدين محتملين آخرين بأن أعمالهم العدوانية لن تفلت من العقاب فحسب بل وربما يكافأون عليها أيضا.

المسألة المعروضة على الجمعية العامة اليوم تتعلق بالخطوات الفورية الواجب اتخاذها لتعزيز إمكانيات السلام. فما هي التدابير التي ينبغي للجمعية العامة أن توصي بها فريق الاتصال ومجلس الأمن؟

على مدى السنتين الماضيتين شهدنا محاولات عديدة لإنهاء الصراع المسلح في البوسنة والهرسك. ومن بين هذه المحاولات الاقتراح الأخير الذي قدمه فريق الاتصال، والذي يمكن أن يصبح نقطة مرجعية لتسوية سلمية. ومع ذلك، لم تصدر عن الصرب البوسنيين حتى الآن أية بادرة تنم عن استعدادهم للإذعان للضغوط المتضافرة للمجتمع الدولي قاطبة. وهذا يستدعي أن تتخذ الأمم المتحدة تدابير أخرى وفقا لأحكام ميثاقها.

وفي هذا الصدد، تؤيد سلوفينيا مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بخصوص الحالة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك أحكامه المتعلقة بعدم انطباق الحظر المفروض على توريد الأسلحة. فمن المهم أن ندرك أن الحظر كان قد فرض على يوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩١، حين كانت لا تزال في حيز الوجود، وأن الحظر مدد ليشمل الدول التي خلفتها، في حالة محددة كانت قائمة في عام ١٩٩٢. وبعدها تغير كل شيء تقريبا. وقد طال انتظار قرار يأخذ في الحسبان الواقع الجديد والوضع المختلف في كل دولة من الدول الخليفة.

وهناك، بالطبع، أسباب عديدة تدعو إلى الإبقاء على حظر الأسلحة كجزء من الجزاءات المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢)، إلى حين استيفاء الشروط اللازمة لرفع تلك الجزاءات. ومن ناحية أخرى، هناك حاجة إلى الاعتراف بعدم انطباق هذا الحظر على المنخرطين في الدفاع عن النفس أي في ممارسة حق طبيعي لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب المادة ٥١ من الميثاق.

أخيرا، في حالة سلوفينيا، لا يوجد أي مبرر لمواصلة تطبيق حظر الأسلحة بالنسبة لبلدي الذي لا يتورط في أي صراع مسلح أدى إلى فرض ذلك الحظر قبل سنوات ضد يوغوسلافيا السابقة - وهي دولة لم يعد لها وجود منذ ذلك الحين.

في هذا السياق بالذات، ننظر إلى صياغة الفقرة الثامنة من الديباجة، والفقرة ٢٢ من منطوق مشروع القرار A/49/L.14/Rev.1، المتعلقتين بعدم انطباق الحظر المفروض على الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١)؛ وفي هذا الضوء نؤيد الفقرات ذات الصلة من مشروع القرار المقدم إلى الجمعية العامة للبت فيه اليوم.

إن مسؤولية الجمعية العامة عن التوصية بسياسات واقعية وفعالة بشأن الأمور المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين من بين أهم المسؤوليات التي تتحملها هذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة. ومشروع القرار

المعروض علينا يمثل جهدا للتصرف وفقا لتلك المسؤولية، ونرجو أن يعتمد بالأغلبية الساحقة.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الوضع الراهن في جمهورية البوسنة والهرسك يمس بعمق مصالح بلادي، ويؤثر بشكل مباشر على مقاصد الأمم المتحدة ومصداقيتها.

يسر حكومتي أن تؤيد مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة اليوم. ونشارك في شكر الأفراد الشجعان العاملين في قوة الأمم المتحدة للحماية وفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والموجودين في البوسنة. ونحن أيضا نطالب بأن تمتنع جميع الأطراف عن الهجوم عليهم، وبأن يتعاون الجميع على السماح لهم بالاضطلاع بمهامهم الحيوية، سواء الإنسانية أو المتعلقة بحفظ السلم. ونكرر ذكر إدانتنا للانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي حدثت ولا تزال تحدث في البوسنة.

كما نؤكد من جديد تأييدنا لعمل محكمة جرائم الحرب الخاصة بيوغوسلافيا السابقة (إن الملوم على الجرائم التي ترتكب في تلك المنطقة ليس الصرب أو الكروات أو المسلمين كشعوب، بل هم الناس - الأفراد - الذين أمروا بتلك الجرائم والذين ارتكبوها.وسيعجل بالتئام جراح تلك الحرب التخلي عن مفهوم الذنب الجماعي عن تلك الفظائع، والأخذ بمفهوم المسؤولية الفردية.

ولكن مداواة الجراح في البوسنة لن تبدأ بحق إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها. ويعتقد وفدي أن الحاجة تستدعي اتخاذ تدابير جديدة قوية لإنهائها. وعليه، نحث أعضاء الجمعية العامة على أن يؤيدوا، وبشكل علني، طلب حكومة البوسنة والهرسك بأن يرفع مجلس الأمن حظر الأسلحة المفروض على البوسنة الآن، على أن ينفذ ذلك في غضون ستة أشهر، في حالة عدم اتفاق الصرب البوسنيين على تسوية بحلول هذا الموعد.

وإذا كتب لهذا الصراع نهاية، فالصرب البوسنيون هم الذين سيختارون هذه النهاية. صحيح أنهم ليسوا الطرف الوحيد المسؤول بحق عن هذا الصراع، ولكنهم الطرف الوحيد الذي يطيل أمد الحرب. في شهر تموز/يوليه الماضي اقترح فريق الاتصال ترتيبا إقليميا كان أكثر من منصف للصرب البوسنيين، وأوضح أنه إذا رفض طرف تلك الترتيبات، مع قبول الأطراف الأخرى لها، يواجه عواقب وخيمة. والصرب البوسنيون اليوم هم العقبة الوحيدة أمام السلام. وهم الوحيدون الذين قالوا "لا" لإنهاء هذه الحرب الوحشية، ومن المؤسف أن عواقب رفضهم لم تكن وخيمة بما فيه الكفاية.

وواضح أن المزيج الساري حاليا من الحوافز والمثبطات ليس كافيا. فتنفيذ الجزاءات الاقتصادية ليس محكما بالقدر الكافي؛ وإنفاذ الملاذات الآمنة ومناطق الاستبعاد ليس قويا بالدرجة الكافية؛ والضغوط الدبلوماسية لم تكن موحدة أو متماسكة بما يكفي لحمل الصرب البوسنيين على الارتقاء إلى مستوى جديد من التبصر.

وواجبنا الآن أن نبذل مزيدا من الجهد لجعلهم يفهمون أن التسوية هي أفضل خيار لهم، بل هي حقا خيارهم الوحيد. وعلينا أيضا أن نعزز التقدم المحرز في اقناع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتعاون على عزل الصرب البوسنيين؛ وينبغي أن نشجع على التقوية المطردة للاتحاد بين الحكومة البوسنية والكروات، وأن نكفل ردا أسرع وأقوى على انتهاكات الملاذات الآمنة ومناطق الاستبعاد؛ وعلينا أن نشدد من إحكام إنفاذ الجزاءات، وأن نرفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة.

تدرك حكومتي أن رفع حظر الأسلحة، حتى في غضون ستة أشهر، ينطوي على مخاطر. لكن التقصير في رفعه ينطوي على مخاطر أكبر. فالوضع الراهن يسمح للصرب البوسنيين أساسا بأن يفرضوا بالقوة نتيجة صراع بدأوه ثم تمادوا فيه بلا رحمة أو هوادة، مع انتهاك القانون الإنساني الدولي. والتقصير يعني أن تظل قوات الأمم المتحدة في البوسنة ضعيفة ومقيدة في عملياتها. والتقصير يعني أنه مع كل يوم يمر تتقوض مصداقية جهود فريق الاتصال لتسوية هذه الحرب وتبدأ في التلاشي؛ وتعني أن تستمر معاناة الشعب البوسني، بصربه وكرواته ومسلميه، وأن يواصل العيش في ظل الخوف، وأن يتزايد عدد اليتامى والمشردين، وأن تضييع عملية الإنعاش والتعمير والمصالحة في متاهات الغيب. والتقصير أيضا يحرم الحكومة البوسنية، دون سبب من قانون أو عدالة، من حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس.

إن البوسنة لم تفعل شيئا تستأهل عليه فرض الجزاءات الدولية. فهي لم تغز جيرانها أو تقترف أي انتهاكات رئيسية أخرى. لقد قيل إن الأطفال في بعض الأحيان يتوارثون خطايا آبائهم، وفي هذه الحالة، نجد أن البوسنة قد ورثت الجزاءات المفروضة على سابقتها.

وإحدى فرضيات الإبقاء على حظر السلاح المفروض على البوسنة هي أن من شأن رفعه أن يضر بمصالح البوسنة بتعجيل العنف الوقائي ضد المواطنين البوسنيين. وتلك الفرضية ليست سليمة إلا إذا أمكن للمرء أن يحتج بأن إبقاء الحظر سيؤدي إلى تسوية إقليمية مقبولة وإلى إنهاء أعمال القتال. إن تعنت صرب البوسنة قد جرد تلك الحجة من قوتها.

والفرضية الثانية لفرض الحظر تتمثل في الخوف من أنه لو رفع الحظر فإن صرب البوسنة سينتقمون من قوات الأمم المتحدة. وحكومتي لا تشكك في أساس ذلك الخوف، ولكن لا يمكننا أن نسمح لصرب البوسنة بإبقاء هذه المنظمة العالمية رهينة؛ ولا يمكننا السماح لهم بابتزازنا لحرمان الحكومة البوسنية من حقوقها. إن البوسنة دولة سيادية وعضو في الأمم المتحدة. وهي دولة مستقلة تحترم القانون الدولي وتحترم شعبها وينبغي ألا تحتاج إلى الاستئذان من أحد بأن تتسلح وتدافع عن نفسها.

قبل ثمانية وخمسين عاما، مثل رئيس دولة سيادية محاصرة ومغزوة أمام جمعية سليفة هذه المنظمة، عصبة الأمم. وعلى غرار الرئيس عزت بيغوفيتش اليوم، لم يطلب الامبراطور هيلاسيلاسي التدخل الدولي؛ لقد طلب فقط الحق في الدفاع عن بلده. وقال:

> "إن الحكومة الإثيوبية لم تتوقع إطلاقا من الحكومات الأخرى أن تريق دماء جنودها... إن المحاربين الإثيوبيين لا يطلبون سوى الوسائل اللازمة ليدافعوا عن أنفسهم". (محاضر الدورة العادية السادسة عشرة لجمعية عصبة الأمم، الجلسات العامة، الجلسة ١٨، ص ٢٤)

ومضى الامبراطور سيلاسي قائلا:

> "... إن المسألة المطروحة على الجمعية اليوم ... ليست مجرد مسألة [تسوية حالة] عدوان واحدة فحسب. إنها مسألة الأمن الجماعي؛ ... والثقة التي وضعتها الدول في المعاهدات الدولية؛ وقيم الوعود التي أعطيت للدول الصغيرة بأن سلامتها واستقلالها سيكونان محترمين ومؤكدين. وهي اختيار بين مبدأ مساواة الدول وفرض قيود العبودية على "الدول الصغيرة". (المرجع نفسه، ص ٢٥).

ولكن مما أخزى عصبة الأمم وبعث على أسفها المطلق أنها لم تصغ إلى هيلاسيلاسي، سامحة بذلك ببناء الزخم صوب الصراع الأكبر. وبعد مضي عقد على ذلك أنشئت الأمم المتحدة لتفادي تكرار وقوع ذلك النوع من الفشل في البصيرة والإرادة. وقد أنشئت لحماية حقوق كل الأمم. ورفض مؤسسوها صراحة المذهب القائل بأن الأقوياء ينبغي أن يكون لهم الحق، بفضل قوتهم، في السيطرة على الضعفاء. وميثاق الأمم المتحدة يعترف على نحو صريح بالحق المتأصل في الدفاع عن النفس الفردي والجماعي.

نعم، إن هناك حاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة حيادية فيما يختص بالبوسنة. ولكن الحياد يعني الإنصاف، وليس العجز. فليس من الحياد في شيء معاملة المعتدي والمعتدى عليه بالمثل. وليس من الإنصاف في شيء إنكار التسلح على الطرفين في حين أن طرفا واحدا يمتلكه بالفعل. ولم يكن من المساواة في شيء فيما يتصل بعواقب حظر السلاح على البوسنة.

إن الميل البشري في جميع العهود والثقافات الاعتقاد أنه لأننا قلنا شيئا فلقد فعلنا شيئا. ويبلغ ما في كفة الميزان في البوسنة من الحجم، من حيث القانون والمبدأ والسابقة والإنسانية، ما يغني عن أن ننغمس في ذلك الميل الآن. فجوهر القيادة هو الاختيار. وبوسعنا أن نتخذ قرارا آخر يقول كل الأشياء الصحيحة ولكنه يترك الحالة في البوسنة، التي هي خطأ فاحش، على ما هي عليه. أو بوسعنا أن نختار مسارا أجرأ، مدركين للمجازفات، ولكن عازمين على احتوائها.

إن التجربة تخبرنا أنه إذا ما كان صرب البوسنة سيوافقون على التسوية، فإنهم سيفعلون ذلك استجابة للتدليل على الإرادة الدولية الجدية. فلنحترم التزاماتنا

الماضية. ولنقدم الخيارات بوضوح بحيث لا يمكن لصرب البوسنة إساءة فهمها. ولنفسح الوقت أمام مزيج أقوى من الحوافز والعوائق لتأخذ مجراها. ولنخطط معا لحالة دبلوماسية وعسكرية متغيرة في البوسنة. ولنحافظ على وحدتنا، ولنعد للبوسنة الحقوق التي تستأهلها.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد انقضى عامان منذ هزت صور السجناء من معسكر الاعتقال الذي يديره الصربيون في أومارسكا ضمير العالم. ومنذ ذلك الحين اتخذ المجتمع الدولي تدابير عديدة، معظمها محدود النطاق، أملا في أن القانون الدولي والمعايير المقبولة للسلوك الدولي سيعوضان عن ميزان القوة الساحق والمخططات المنتظمة الآثمة من جانب الجيش اليوغوسلافي الذي تسيطر عليه بلغراد وأتباعه في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا.

إن سياسة حسن النوايا هذه، على الرغم من أوجه قصورها الواضحة، كان فيها بعض العناصر الإيجابية التي لا يمكن إغفالها. ولقد خصص المجتمع الدولي موارد هائلة لتخفيف آلام ومعاناة مئات الالاف من الأشخاص المشردين واللاجئين من البوسنة والهرسك. ويسرني أن أقول إن بلدي، بالرغم من ظروفه الصعبة، كان في طليعة هذا الجهد.

إن جهود كرواتيا السابقة والجارية حاليا قد انقذت ورعت حوالي ٨٠٠ ألف ضحية لعدوان بلغراد على البوسنة والهرسك. وساهمت كرواتيا بحوالي ٨٣٢ مليون دولار لرعاية اللاجئين البوسنيين خلال عام ١٩٩٣، وستواصل القيام بكل ما هو من المعقول القيام به في هذا الصدد وبطرق أخرى.

لقد اتخذ المجتمع الدولي أيضا قرارات قانونية إيجابية وأقام مؤسسات لمعالجة بعض العواقب الوخيمة للعدوان الصربي في المنطقة. وبالرغم من أوجه القصور الفورية في سياسة المجتمع الدولي، فإن بعض القرارات الملزمة دوليا، مثل الضمانات الواردة في قرارات مجلس الأمن للسلامة الإقليمية للدول الأعضاء المنتهكة السيادة والمحكمة الدولية للمعاقبة على جرائم الحرب، تعطينا أملا بأن أومارسكا والعديد من الأمثلة الأخرى على إبادة الجنس لن تنسى أو تمحيها المناورات السياسية المتسرعة والسهلة.

إن مناقشة اليوم ومشروع القرار المعروض علينا ينبغي ألا يكونا محفلا لتوجيه اللوم على الفرص الضائعة والمسؤوليات المهملة، ولكن ينبغي أن يكونا، عوضا عن ذلك محفلا لنتذكر مسؤولياتنا القانونية ونؤكد عليها تجاه دول أعضاء ومسؤوليتنا الرسمية إزاء الإنسانية: ألا وهي أن نهب وندافع عن البريء من الأيديولوجيات البائدة والبربرية والقتل الجماعي الذي تؤيده الدولة. ودور قيادة بلغراد في هذا لا يمكن ولا ينبغي التقليل منه أو تغييره.

وبناء على ذلك، فإن أحكام لجنة القضاء على التمييز العنصري المذكورة في الفقرة الثانية عشرة من ديباجة مشروع القرار A/49/L.14LRev.1، وأحكام محكمة العدل الدولية، المشار إليها في الفقرتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من ديباجة مشروع القرار، بشأن دور ومسؤولية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) فيما يتصل بالبوسنة والهرسك وكرواتيا لا يمكن ولا ينبغي تهميشهما بمحاولات قصيرة النظر لمغالبة أو ممالقة قيادة ذلك الكيان.

وفي هذا الصدد، يجب على الجمعية أن تظل مدركة لقراراتها برفض جميع المحاولات التي يبذلها الكيان الجديد الذي يدعى بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بالتمتع بالحقوق والمزايا الخالصة لسليفتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، التي لم يعد لها وجود. إن القرارات السابقة للجمعية قد أرست بوضوح أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) لا يمكن أن تحظى بالخلف الوحيد ولا الآلي للدولة العضو السابقة وأنه لا يمكنها أن تنضم إلى الجمعية إلا عندما تنفذ جميع قرارات مجلس الأمن المعنية بالبوسنة والهرسك وكرواتيا وتقدم طلبا للعضوية. وسيكون هذا الموضوع محك اختبار لاستمرار كرامة الجمعية.

لقد لاحظت ثلاثة عناصر إيجابية هامة في سياسة المجتمع الدولي فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك وهي: المساعدة الإنسانية، والحماية القانونية لحدود ما قبل الحرب والمحكمة الدولية. وهناك عنصر آخر إيجابي جدا في تلك السياسة أوجز في الفقرة الخامسة من الديباجة وفي الفقرة ١٦ من منطوق مشروع القرار. فاتفاقات واشنطن أرست نموذجا صلبا لحل سياسي للأزمة في البوسنة والهرسك. وحكومة بلادي أيدت هذا

النموذج تأييدا لا لبس فيه، وترحب بالجهود الرامية لتشجيع التنفيذ الحسن التوقيت لهذه الاتفاقات.

وفي هذا الصدد إن أحد العناصر المثيرة للقلق بصورة خاصة لدى حكومة بلادي حقيقة أنه منذ التوقيع على اتفاقات واشنطن ترك ما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ من كروات البوسنة بالرغم من ذلك بعض المناطق الخاضعة لسيطرة الاتحاد. ونشعر بالقلق أيضا إزاء التقارير المتعلقة بطرد المسلمين البوسنيين من موستار.

والفقرة ١٤ من منطوق مشروع القرار، التي تطالب بالاعتراف المتبادل بين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، تشير أيضا إلى آلية هامة لإيجاد حل دائم للمشكلات في المنظمة. وهناك نماذج دولية عديدة تم التدليل عليها لحل النزاعات بين الدول عن طريق الاعتراف المتبادل - على سبيل المثال حماية الأقليات المتواجدة خارج الحدود الوطنية. ونرحب بنداء قوي من الجمعية الامة بأن تعترف بلغراد بجميع الدول التي خلفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

إن الفقرتين ٥ و ١٩ من منطوق مشروع القرار تشهدان على العلاقة الوثيقة بين الحالة في البوسنة والهرسك والحالة في الأراضي المحتلة في كرواتيا. واسترعينا في مناسبات عديدة نظر المجتمع الدولي إلى أن السلطات الصربية البوسنية تتعاون مع السلطات الصربية التي نصبت نفسها من الأراضي المحتلة في كرواتيا بطرق عدة، وخصوصا الناحية العسكرية، ليس فقط ضد كرواتيا ولكن أيضا ضد البوسنة والهرسك.

وهذا التعاون، الذي دلل على أنه باهظ التكلفة للدولتين، يمكن تقليصه من خلال عدة وسائل، مثل التطبيق الصارم للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٨٢٠ (١٩٩٣)، التي تحظر إرسال الشحنات عبر الأراضي الخاضعة لصرب البوسنة دون الموافقة المسبقة لحكومة جمهورية البوسنة والهرسك. ولهذا السبب دعت حكومة بلادي بعثة مراقبة الحدود التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة إلى أن تتخذ التدابير التي تتماشى مع القرار.

وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام، يشير وزير خارجية بلادي إلى المخاطر التي تتهدد الاستقرار في المنطقة المقترنة بالأنشطة المنسقة للوحدات الصربية البوسنية شبه العسكرية والوحدات الصربية شبه العسكرية من الأراضي المحتلة في كرواتيا. ويوصي بأن

"كرواتيا تحتفظ بحق التصرف بكل الوسائل الواجبة ضد أي تورط عسكري يتم من أراضيها ذات السيادة ضد جمهورية البوسنة والهرسك".

وبالإضافة إلى ما يتصل ببعثة مراقبة الحدود التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، التي أصبحت أداة هامة للسياسة في المنطقة، أشار وفد بلادي إلى إمكانية أن يكون نظام الحصار المفروض على صربيا - البوسنة قد انتهك من الجو - وهذه الفكرة تستند إلى تقارير الأمين العام المتعلقة بانتهاك منطقة الحظر الجوي - وأن بعثة المراقبة ينبغي أن تفسر مئات طلعات الطائرات غير المرخص بها في مناطق الحدود، وآخر تقرير للأمين العام (S/1994/5/Add.77)، المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، يشير إلى تسجيل ٦١ طلعة قامت بها الطائرات ذات الاجنحة الثابتة خلال فترة ثلاثة أيام في الفترة ما بين ٢٥ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

إن حالتي البوسنة والهرسك وكرواتيا تترابطان فعلا بطرق متعددة. ففي الماضي، لم تعان كرواتيا إلا من العواقب السلبية لهذا الارتباط. وإذ احتلت رأس قائمة النفقات الباهظة المتعلقة باللاجئين البوسنيين، فان مشاكل كرواتيا المتعلقة بالأراضي المحتلة قد ألقي بها جانبا. وهذا الأمر لا يمكن تطبيقه ويجب على كرواتيا أن تصر على النظر الإيجابي في هذا الصدد. فالصلة الإيجابية لا يجب أن تأتي فقط من خلال المبادرات الإيجابية، ولكن أيضا من خلال استخدام موارد منظمة حلف شمال الأطلسي ورفع الحظر المفروض على الأسلحة في نهاية المطاف. فالتوازن الضروري في البوسنة لا يمكن تحقيقه من خلال الالتفاف على كرواتيا.

ونود أن نؤكد مرة أخرى على العناصر الإيجابية في سياسة المجتمع الدولي المتعلقة بالبوسنة، وبالمثل، نؤكد على أن هذه العناصر الإيجابية لا ينبغي التقليل من شأنها أو تبديدها. وفي بعض الأحيان يصبح مقلقا أن البوسنة والهرسك - وهي بلد يقع في نصف الكرة الشمالي - تجد دعما متسقا في هذا المجال بن دول الجنوب في الغالب. ولذلك إن هذه المناقشة ينبغي أن

تذكر الجمعية العامة كلها بمصدر المذبحة في البوسنة والهرسك، ومشروع القرار المعروض علينا ينبغي أن يعمل على حماية الحلول التي ينبغي ويمكن لها أن تحقق بعض العدالة والأمل لهذا البلد وشعبه اللذين لحق بهما ظلم مجحف.

السيد فرهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بعد مرور عام على المناقشة الأخيرة التي أجرتها الجمعية العامة بشأن هذه القضية، نجد أنفسنا نناقش المشكلة نفسها. إنها مشكلة في غاية الخطورة بالنسبة للعالم. وإذا كان للمرء أن يقارن ما يحدث في هذا العالم بما حدث في العام الماضي، فإن بوسعه القول إن الحالة لم تشهد تحسنا.

فالعدوان على جمهورية البوسنة والهرسك ما زال جاريا، وما زال يهدد السلم والأمن الدوليين. وهو يشكل تهديدا واضحا في المنطقة التي تقع فيها البوسنة والهرسك. فهل يكون العدوان بداية صراع أكثر اتساعا، يعم جميع أراضي جمهورية يوغوسلافيا السابقة؟ فعناصر هذا الحريق الهائل - وخصوصا الهيمنة القومية الصربية - متوفرة هناك. و "التطهير العرقي" الذي هو جريمة ضد الإنسانية ما زال جاريا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيغمان (هولندا)

فالحالة في كوسوفو تواصل تدهورها أيضا. وتجرى هناك أعمال قمع - تقوم على التطرف العرقي والديني والإثني - من جانب الصرب ضد السكان الذي يبلغ عددهم مليونين من ذوي الأصول الألبانية، وضمانات نظام بلغراد تتسم بالخداع.

ومرة أخرى نتوجه بالنداء إلى المنظمة بمعالجة المسألة العامة الأكبر لحالة الأقليات في يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك سنجق وفوديفودينا، من خلال إرساء وجود دولي يهدف إلى إعداد تقرير بشأن المسألة.

ومن الأحداث الهامة هذا العام إنشاء فريق الاتصال، الذي ينبغي للجمعية العامة الآن أن تؤيد خطة السلم التي تقدم بها. وترد هذه في بيان وزراء الخارجية، المؤرخ في أواخر تموز/يوليه ١٩٩٤، ويتضمن التقرير قرارات فريق الاتصال بشأن التدابير التي ستتخذ في حال رفض خطة السلم المقترحة.

إننا ندرك جميعا أن حكومة اتحاد جمهورية البوسنة والهرسك قررت قبول خطة السلم، ولكن إن الطرف الصربي البوسني، الذي لم ينفذ بالفعل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، رفض بوحشية خطة السلم التي اقترحها فريق الاتصال.

وبالتالي يجب أن يدين مشروع القرار إدانة لا لبس فيها الطرف الصربي البوسني على رفضه قبول التسوية الإقليمية المقترحة، وأن يطالبه بقبول هذه التسوية فورا بالكامل، وبالطبع، دون أي شرط.

في جلسة هذا الصباح، قال ممثل أوكرانيا إن من الضروري ومن الواجب فرض قيود على دور الجمعية العامة. ووفد بلادي على يقين من أن الجمعية العامة يحق لها كل الحق في أن تشجع مجلس الأمن على النظر وأن تطلب منه طلبا قويا أن ينظر بشكل جاد في رفع حظر توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى جمهورية واتحاد البوسنة والهرسك الذي فرضه مجلس الأمن قبل ثلاث سنوات في القرار ٧١٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، والموضح في الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار الذي نشارك في تقديمه.

وهناك أيضا مبدأ المسؤولية الفردية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في هذه الحالة في إقليم البوسنة والهرسك. وإن المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة من عام ١٩٩١ قد بدأت الآن أعمالها ونأمل في تحقيق العادلة.

وأعود مرة أخرى إلى مسألة الحظر لأذكر أن وفد بلادي أعرب في هذه القاعة بالذات في السنة الماضية وفي مناسبات عديدة في مجلس الأمن عن رأيه بوضوح بأنه إذا طبق الحظر المفروض على يوغوسلافيا على البوسنة والهرسك فإنه سيكون غير قانوني على الاطلاق. وهذه في الحقيقة مسألة قانونية ذكرتها الهيئات الدولية مرات عديدة.

إن ممثلة الولايات المتحدة، التي نقدر بلاغتها حق التقدير، ذكرت عن حق بأن البوسنة ورثت عقابا لا مبرر له من الدول السابقة، يوغوسلافيا، واستخدمت بعض الكلمات التي أعتقد، وآمل، بأنها ستدخل صحف التاريخ المتعلقة بهذه القضية:

"فليس من الحياد في شيء معاملة المعتدي والمعتدى عليه بالمثل". (انظر أعلاه، ص ٧)

وعندما خاطب ممثل ألمانيا الجمعية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فإنه طرح نقاطا هامة للغاية، ونحن ممتنون له على ذلك. ولكننا لا نتفق معه على أنه ينبغي البحث عن تسوية سياسية إلى أن يتم استنفاد جميع الوسائل، وأن رفع الحظر ينبغي أن يبقى الملاذ الأخير. إننا نشعر أن الوقت قد حان لتطبيق هذا الملاذ الأخير.

لقد سفك ما يكفي من الدماء. والاستمرار في تكبيل أيدي الضحايا من شأنه أن يعني تشجيع وزيادة تعنت المعتدي المدجج بالسلاح بالفعل، فقد ورث الترسانة الهائلة لجيش يوغوسلافيا السابقة.

ونود أن نشيد بالرئيس أليجيا عزت بيغوفيتش، رئيس البوسنة والهرسك، الذي قدم اقتراحا حكيما ومنصفا جدا بالرفع القانوني للحظر غير القانوني المفروض على البوسنة والهرسك، وأن يتبعه بعد ستة أشهر رفع فعلي للحظر إذا واصل الصرب البوسنيون رفضهم لخطة السلم المقترحة من فريق الاتصال. حسنا، إن الصرب البوسنيين لا يزالون يرفضون خطة السلم تلك.

إننا نشكر السفير باتو، ممثل تركيا، على تذكيرنا هذا الصباح بأن أعضاء فريق الاتصال الخمسة متفقون بالفعل على أن بإمكان مجلس الأمن أن ينظر في مسألة رفع الحظر إذا استمر الجانب الصربي البوسني في رفض خطة السلم التي اقترحها فريق الاتصال.

السيد أوسفالد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة - ايسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد.

تشاطر بلدان الشمال الأوروبي الرأي المعرب عنه في البيان الذي أدلت به ألمانيا، القائمة بدور الرئاسة، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن بلدان الشمال الأوروبي تنطلق من مبدأ السلامة الإقليمية غير القابلة للجدل لجمهورية البوسنة والهرسك ومن مشروعية حكومتها. يجب أن يسمح للبوسنة والهرسك أن تصبح مرة أخرى مجتمعا متعدد الثقافات كما كانت قبل بضع سنوات. نحن بحاجة إلى عملية لتضميد الجراح والمصالحة والإندماج من جديد عبر الخطوط الدينية والإثنية.

إن بلدان الشمال الأوروبي تؤيد عملية التفاوض لإيجاد تسوية سياسية شاملة للأزمة في يوغوسلافيا السابقة. ومما يشجعنا الاتصالات المجددة على مستوى سياسي عال بين بلغراد وزغرب. وإن الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك فريق الاتصال والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، والاقتراحات المحددة التي يطرحها، تحظى بتأييدنا القوي. وإن البحث عن حل يمر في الوقت الراهن بمرحلة دينمية.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء التصعيد المجدد للقتال في البوسنة والهرسك. إن الحالة حول سراييفو آخذة في التدهور. ومرة أخرى يسقط الضحايا من المدنيين في العاصمة ومناطق محاصرة أخرى. وبلدان الشمال الأوروبي تناشد الطرفين بقوة أن يوقفا فورا جميع الأعمال العدائية، وتحث صرب البوسنة على أن يقبلوا دون شرط خطة فريق الاتصال.

إن نظام الجزاءات عنصر هام في البحث عن حل. وبلدان الشمال الأوروبي تؤيد قرار مجلس الأمن الأخير بتشديد الجزاءات ضد الجانب البوسني الصربي لرفضه قبول تسوية إقليمية للبوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، قرر مجلس الأمن أن يعلق بعض الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا السابقة. وسيكون إجراء أي تخفيف آخر للجزاءات متوقفا على اتخاذ بلغراد خطوات محددة هامة إضافية.

إن الجهود البناءة الحسنة التوقيت التي بذلها المجتمع الدولي بشأن يوغوسلافيا السابقة لإنشاء بعثة على الحدود بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا السابقة، تسهم في عزل صرب البوسنة.

وبلدان الشمال الأوروبي التي هي حتى الآن مشاركة رئيسية في البعثة، تحث البلدان الأخرى على المشاركة في دعمها ماليا وبالأفراد.

إن بلدان الشمال الأوروبي من بين أكبر المشاركين في عملية السلام، إذ تشارك في العمليات الإنسانية - حيث يقوم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بدور رائد - وفي قوة الأمم المتحدة للحماية، وفي جهود أخرى أيضا.

إن وجود قوة الأمم المتحدة للحماية سيظل حيويا لصيانة طرق الإمداد بالمساعدة الإنسانية للبوسنة والهرسك، وللمناطق الآمنة وكعنصر شامل للاستقرار في الوضع المتسم بالضعف. إن التنسيق الوثيق المتفق عليه بين قوة الأمم المتحدة للحماية ومنظمة حلف شمال الأطلسي عنصر هام في هذا الشأن. إن قوة الأمم المتحدة للحماية - رغم محدودية القوى البشرية وسائر الموارد، والإعتداءات المستمرة على حرية تحركها والإدعاءات بعدم فعاليتها - تقوم بعمل من الطراز الأول.

إن قوة الأمم المتحدة للحماية يجب أن تتصرف بشكل حاسم، وألا تقع ضحية التخويف، حتى تحتفظ بالاحترام لولايتها وقواتها.

إننا نرحب بالإجراء الذي أرسي في اجتماعات قوة الأمم المتحدة للحماية بين ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والأمين العام، والبلدان المساهمة بقوات، وندعو إلى مزيد من التطوير لهذه الآلية وإضفاء الطابع الرسمي لعمليات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

إن رفع حظر الأسلحة من شأنه أن تكون له آثار خطيرة على أمن قوة الأمم المتحدة للحماية وعمليات المساعدة الإنسانية التي خولت مهمة حمايتها. وهذا من شأنه أن يؤدي بالتالي إلى التضحية بالمستفيدين من هذه المساعدة الإنسانية الحيوية - أي السكان المدنيين، بما في ذلك المسلمون. فضلا عن ذلك، إن خطر تصعيد الحرب وانتشار الصراع سيزيد.

وفي حالة عدم توفر تسوية تفاوضية، فإن المأساة الإنسانية ستستمر. إن بلدان الشمال الأوروبي تشجب استمرار ممارسة "التطهير العرقي، الجارية، وبشكل خاص في المناطق الواقعة تحت سيطرة صرب البوسنة. إن هذه الممارسة يجب أن توقف. ويجب أن ندعم عمل المحكمة الدولية بشأن يوغوسلافيا السابقة بتقديم مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني للعدالة، ووضع رادع للذين قد يرتكبون أعمالا جديدة من "التطهير العرقي" والممارسات البغيضة الأخرى، في الوقت نفسه يجب أن نزيد جهودنا الإنسانية.

وبمجرد التوصل إلى تسوية سلمية سيكون على شعوب البوسنة والهرسك أن تبدأ السير على الطريق الطويل الشاق للعودة إلى الحياة الطبيعية. وفي هذه العملية سيكون على المجتمع الدولي أن يقوم بنصيبه من المسؤولية لإعادة التأهيل وإعادة البناء وعودة اللاجئين والمشردين، ونجاح هذه العملية شرط مسبق حاسم لأي سلام دائم. ويجب أن يجري تصور خطط إعادة التأهيل في سياق إقليمي، ويجب أن ترمي إلى تعزيز المصالحة واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.

إن الجهود الرامية إلى تحقيق إعادة البناء قد بدأت في بعض مناطق البوسنة والهرسك، وعلى الأخص في سراييفو وموستار، بقيادة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على التوالي. وهذه الجهود بالغة الأهمية كطريقة للمشاركة في عملية السلام في مجموعها. وكل خطوة صغيرة نحو تطبيع الحياة اليومية هي أيضا خطوة نحو السلام.

السيد النعمة (قطر): ها نحن نجتمع اليوم، كما اجتمعنا من قبل، لمناقشة الحالة المأسوية في البوسنة والهرسك، وأرانا كما كنا بالأمس تترى على دنيانا هذه محدثات تلكم المأساة، وتنتصب إزاء جمعيتنا الموقرة هذه في كل عام هام أولئك الشهداء، راعفة الجراح، تنطق بفم ليس به قولة باطل، بل فيه من الكلم ما يلظ وقيدا بالحق، يستنجد ويسترحم، ويصيح على رهط المذبوحين من المسلمين ضحايا أولئك الغلاة البغاة من الصرب يصيح عليهم أن هبوا يا قوم إستنجادا لعون أممي لما يطل ولغوث دولي لم يقبل، يشام كبرق خلب، ويرام كآل خادع، أماط لثامه فما أسفر عن فرج، وأبدى نواجذه فتبدت جهاما لا يهمي، وجرانة لا تسح، منتهى نهاه الجور، ومبلغ غاياته الأذى، فما عسانا نفعل بزبد وعود يداف في عسل من الكلم تنطلق من زوايا مجلس الأمن، وفي بيانات تترى وتتصاعد في ثنايا قاعة جمعيتنا هذه.

بيد أنه لمن القمين أن نهتف بأولئك النفر المترددين أن يرعووا وأن يثبوا وأن يبذلوا الجهود الدؤوبة لإنقاذ أولئك الذين أريقت دماؤهم في سوح الحق. أَوَلا يعلم أولئك المترددون أن رقاب الغلاة من الصرب، أثقلها الغنم والمأثم. أو ليس جديرا أن تكونوا أنتم يا قوم هذا المحفل، الأساة المأمولين تحملون بأيديكم المرهم، فلله من آسوا ولله من رهموا ولله من بأيديهم البلسم يشتفى به حين لا يرتجى بلسم. فلم لا تكونون كذلك يناط بكم الأمر في سفر التاريخ ويتنفس بصعدائكم صبح الإنسانية، ويفتر بكم ثغر أمانيها. أو لستم تعلمون أن جراح البوسنة والهرسك ما زالت تنزف قهرا، وأنها تلعق دما بدم، وأنها تبقى تلح وتستطعم، وأنها تصيح بكل مقيم على الخنا، هجينا يسخر أو يلجم، فليس ثمة خيار للقطين في البوسنة والهرسك، فهو إما أن ينتفض وأن يثب بحيث يغدو العيش له مكرمة تغنم، وإما إلى جدث لا يفضله إلا الذل والويل، لقاطن هذه البلاد. فبئس عيش يرتجيه من عن ورده يحرم، ومن في حماه يزدرى، شعب خذلته الأمم المتحدة فإذا به يغدو حصيد كل هذه الرزايا، شعب مشى به منجل الزمن الظالم، وجحدته الدنيا فها هو فيها ضنيك عيش ورمته سهام الخطوب، ليصبح طريد الأذى الصربي الغاشم، شعب يستقى من جراحه علاله عيش، يتغذى بها ويرويها بصديد المحنة.

فهل لك أن تعلم أيها السيد الرئيس أو أن تستعلم، فإنا في كلا الحالين، ننبيك علم اليقين أن صرعى البوسنة والهرسك قد استحر بهم القتل، واستشط بهم جور الغلاة الصرب، وسد عليهم الرواق فلا مخرج، وضاق بهم الطريق فلا مخرم. يتساءلون كما نتساءل، أما آن لهذا المحفل الدولي أن تنتفض في ضميره المسجى روح الإنسانية. أما آن لذلك الملأ الأعظم الممثل في هذا الندي الأممى أن يتنادى. أما آن لهذا الجسد الواني أن يستيقظ، لا ليقيم مأتم عزاء لمسلمي البوسنة والهرسك، فلقد شق النعى على الناظر، وضج من الأسطر كل مرقم، واستحى المنبر من كل مقول، وتنضح من صدر كل شهيد مستطاب نزيف إلى الله يستظلم: رب وامعتصماه، فياقوم: أقيموا من صولجان هذا المحفل صولة حق تكر على باطل الصرب، أقيموها صولة انتفاض لضمير ميت، أقيموها صولة قساة على الحق لا ترحم، أقيموها عزمة من لهب، وانعطافا من ضمير، يستلهم ما في صدور أولئك الشهداء، التي فلها وأبدع في فلها إجرام الصرب، فإنها من دون ذلك ستبقى طويلا وعلى مرأى محفلنا هذا، تجر وراءها رزايا الضغينة، وتدب في حمأ مسنون بالحقد الصربي، ينداح فيه التطهير العرقي عن غشب مزر، حتى لكأن كل سؤر دم فيه فيض دم سرب يلظى بأوار الثأر، ويستحيل في هشيم البوسنة ضراما متقد الجذى لا يبقي ولا يذر.

في مسألة البوسنة والهرسك ترى دولة قطر أن هناك مسلَّمات تضمنتها جميع قرارات جمعيتنا الموقرة، ومجلس الأمن، وإعلانات المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية، وهي:

أولا: إن جمهورية البوسنة والهرسك دولة ذات سيادة، ومستقلة، وعضو في الأمم المتحدة تتمتع بجميع الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بما فيها حق الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من الميثاق.

ثانيا: يجب أن تحتفظ جمهورية البوسنة والهرسك باستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، والتأكيد على مسؤولية مجلس الأمن في هذا الصدد بموجب المادة ٢٤ من الميثاق.

ثالثا: إن المجتمع الدولي لا يقبل سياسة التطهير العرقي البغيضة ونتائجها، وأن أولئك الذين استولوا على أراض من خلال التطهير العرقي ومن خلال استخدام القوة يجب أن يتخلوا عن تلك الأراضي وفقا للقانون الدولي.

رابعا: يجب محاسبة ومعاقبة المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس والجرائم المرتكبة بحق الإنسانية، وهذا يقتضي أن تباشر المحكمة الدولية المنشأة لهذا الغرض مهامها بدون إبطاء، وتمكينها من ذلك.

خامسا: حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة طواعية إلى ديارهم بسلام وكرامة.

سادسا: المحافظة على مدينة "سراييفو" باعتبارها مدينة تاريخية عريقة ذات طابع حضاري خاص، وذات مجتمع متعدد الأعراق والأديان.

سابعا: يجب أن تتفق أية مقترحات لتسوية النزاع مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وأن

تكون عادلة ومنصفة لاقرار سلم دائم في جمهورية البوسنة والهرسك.

إن مأساة البوسنة التي نشاهد فصولها المريرة منذ بدايتها وبما صاحبها وأعقبها من محن وأرزاء تعرض في كل يوم ذلك الشعب المسلم للمزيد من الأذى والإمعان في تقتيله وتشريده، مما يجسد بجلاء عجز المجتمع الدولي الممثل في هذه الجمعية العامة في ردع ذلك العدوان الغاشم الأثيم وإيقاف استمراره على جمهورية البوسنة والهرسك، وهي عضو في الأمم المتحدة، مارس فيها أولئك المعتدون من غلاة الصرب التطهير العرقي الأثم المزري بكل الوسائل الوحشية من قتل وتعذيب واغتصاب وتشريد، وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان، ولم تلق نداءاتها في مسامع أولئك المعتدين غير الصدود والصمم، مما يلقي على عاتق الأمم المتحدة تلك المسؤولية التي لم تقم بأدائها خير أداء، إذ لم تقم الدول الكبرى باستلام زمام تلك المسؤولية، وفرض الحل الناجح المطلوب لإنهاء هذه الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك، مما سطر في سفر تاريخ البشرية عجز الأمم المتحدة وانهيار ما استودعته في سفرها، من قيم أخلاقية إلزامية، ومما يؤدي إلى تداعيات أخرى تمس في الصميم دعائم بناء السلم والأمن في عالمنا هذا.

ولذا فإن وفد بلادي من خلال هذا المجتمع الدولي ليدعوكم الى اتخاذ القرار الحاسم وفرض اجراءاته فرضا يؤدي الى إزالة جميع آثار العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك، وإعادة ما استلب منها، وما انتهب، ورد الحقوق لقاطنيها، مما يعيد الى عالمنا هذا روح الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والتمسك الدولي، والخضوع لهيبة القانون، والرهبة من أذى الإخلال به، ومما يؤدي الى إرساء دعائم التفاهم والتعاون بين الدول في عالم منشود تسوده قواعد الحق والعدل والسلم، وتعم في أرجائه وجنباته نعماء الخير والتسامح المأمول فيه، وتحتضنه روح الثقة المرتجاة. وتبادل المنافع والمصالح المشتركة وتنمية كل ما من شأنه إسعاد كوكبنا هذا وتحقيق كل رغاب إنساني وإرفاد كل قاطنيه بالسعد والخير والنماء.

إن دولة قطر حكومة وشعبا وعلى جميع الأصعدة الرسمية والأهلية قد أوضحت بجلاء موقفها المساند لشعب البوسنة والهرسك، وسعت وتسعى بكل إمكانياتها لمد يد العون اليه ومساعدته فيما يعانيه من مآسي وأرزاء، وساهمت وتساهم في كل ما يعين على إيصال هذا الشعب، لنيل كل حقوقه بما يحفظ له وجوده القومي ويحفظ له استقلاله الوطني، ويحقق كل طموحاته المشروعة التي يكفلها ويرعاها ميثاق الأمم المتحدة.

وانطلاقا من هذا كله، تبنى وفد دولة قطر مشروع القرار المطروح على جمعيتنا والذي يجسد المبادئ التي نوهنا بها آنفا، ويحقق الحد الأدنى لما يمكن أن يقبله المجتمع الدولي لإقامة سلام عادل ودائم في البوسنة والهرسك، ويحفظ للشعب البوسني المسلم حقه في دولته المستقلة، وسلامته الاقليمية.

السيد شونغ هو يو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل عام واحد، ومن هذا المحفل ذاته، أبدينا الأسف إزاء مأساة الصراع في جمهورية البوسنة والهرسك. واليوم نجد الحالة على ما كانت عليه دون تغيير الى حد كبير، على الرغم من صدور العديد من النداءات والجهود التي بذلها المجتمع الدولي. ولا يزال القتال المرير في البوسنة والهرسك يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، ولم تتوقف أعمال إبادة الجنس و "التطهير العرقي". وحتى في اللحظة التي نتكلم فيها، تستمر معاناة شعب البوسنة من الوحشية الخرقاء.

وفي حين نقدر الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها - بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وبلدان الاتحاد الأوروبي - لتحقيق تسوية تفاوضية، تعتقد جمهورية كوريا أن الحاجة تدعو المجتمع الدولي ككل الى اتخاذ مزيد من الخطوات لإنهاء الفظائع الجاري ارتكابها في البوسنة والهرسك.

وقد لاحت، عندما بدأ عام ١٩٩٤، علامات تدعو، نسبيا، للأمل في السلم بالبوسنة. وفي آذار/مارس، أرسى اتفاق واشنطن أساسا لسلم عادل وقابل للبقاء في البوسنة والهرسك وذلك بتحديد إطار اتحاد من شأنه المحافظة على السلامة الاقليمية للبوسنة والهرسك ووحدتها بوصفها دولة متعددة الثقافات والعقائد والأعراق. غير أن القوة الدافعة للسلم الشامل سرعان ما تبددت، عندما رفضت قوات صرب البوسنة الانضمام الى الاتحاد. وفي تموز/يوليه رفضت قوات

صرب البوسنة أيضا خطة أخرى عرضها فريق الاتصال.

وفي هذا الخصوص، يجدر الانتباه لقرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في آب/أغسطس الماضي بقطع روابطها السياسية والاقتصادية مع صرب البوسنة وإغلاق حدودها مع المناطق التي يستحوذ عليها الصرب. وتأمل جمهورية كوريا في تقيد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتزامها على نحو صادق.

ومع ذلك، أن رصد امتثال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لالتزامها مهمة كبيرة لا يمكن للأمم المتحدة إغفالها. ونأمل في أن يستنبط مجلس الأمن آلية فعالة للتحقق من هذا الامتثال.

وما برحت جمهورية كوريا تتابع بقلق شديد الانتهاك الضخم والمنتظم لحقوق الانسان في البوسنة والهرسك، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات صرب البوسنة وفي مدن البوسنة حيث عاش الصرب والكروات والمسلمون من قبل جنبا الى جنب، أصبحت الممارسة الشائعة هي "التطهير العرقي" وإبادة الجنس وانتهاك حرمة النساء والتعذيب وعمليات الإعدام التعسفية. وتطالب جمهورية كوريا بالتوقف الفوري لجميع أشكال أعمال "التطهير العرقي" غير الإنسانية، حيثما وقعت وأيا كان المرتكب لها. فاذا ما استمر "التطهير العرقي" وخنق سراييفو وغيرها من "المناطق الآمنة"، فلا بد أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات ملموسة، كما اقترح فريق الاتصال، بما في ذلك تغليظ العقوبات على الجانب المعتدي.

وبالنظر الى ما تمثله حماية حقوق الانسان من أهمية للسلم والأمن الدوليين، فإن إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الذين انتهكوا القانون الانساني الدولي في يوغوسلافيا السابقة خطوة أولية هامة. وتتعهد حكومتي بتقديم مساندتها التامة لأعمال المحكمة.

ولا يمكن تحقيق السلم الدائم إلا من خلال الوسائل السياسية لا القوة العسكرية. ويجب أن يفهم جميع أطراف الصراع أن استخدام الأسلحة لا يمكن أن يمهد السبيل للسلم. وفي الوقت ذاته، يدرك وفدي تماما مخاوف البلدان التي تسهم بقوات ويشاطرها في أن رفع حظر الأسلحة سيزيد الحالة تفاقما كما أنه سيؤثر على سلامة أفراد حفظ السلم المنتشرين في المنطقة. ومع ذلك يتحمل المجتمع الدولي، بعد إخفاقه الى هذا الحد في كفالة الأمن بالمنطقة، التزاما أخلاقيا وسياسيا بالاستجابة الى قلق شعب البوسنة المشروع بشأن وجوده ذاته.

ويشير وفدي في هذا الخصوص الى أن الرئيس علي بيغوفتش رئيس جمهورية البوسنة والهرسك أعلن في ٢٧ أيلول/سبتمبر أنه سيقصر المطالبة برفع حظر الأسلحة على اتخاذ قرار رسمي وسيقبل إرجاء تنفيذ القرار الفعلي لمدة تصل الى ستة أشهر. وترغب حكومة جمهورية كوريا في الثناء على إعلانه بوصفه خطوة سليمة وحكيمة. ويحدونا الأمل، جديا، في أن تتحسن الحالة في البوسنة حتى لا يتعين على شعب البوسنة مواجهة المسألة الصعبة ذاتها عندما تنقضي مدة الأشهر الستة.

علّمنا التاريخ أن المكاسب السياسية التي تؤخذ عنوة باستخدام القوة العسكرية الغاشمة لا يمكن أن تستمر. ولذا ينبغي لقيادة صرب البوسنة أن تدرك أنها لا يمكن أن تنضم إلى المجتمع الدولي إلا بقبول تسوية تفاوضية. إن جمهورية كوريا تحث هذه القيادة على قبول خطة السلام لفريق الاتصال دون قيد أو شرط، وبالكامل، وعلى احترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي. وينبغي أيضا لقوات صرب البوسنة أن تسمح لقوة الأمم المتحدة للحماية بحرية الحركة الكاملة والوصول إلى مناطق المشاكل.

أحد الأمور الحاسمة أيضا هو أن يعكف المجتمع الدولي بنشاط على تخفيف معاناة شعب البوسنة وتيسير التوصل الى تسويات تفاوضية تقوم على مبدأ التعاون والشراكة الحقيقية. وجمهورية كوريا بوصفها دولة عضو تلتزم التزاما صارما بصون السلم الدولي وحماية رفاه المواطنين في العالم قاطبة، ستواصل المشاركة في الجهود الدولية الرامية الى استعادة السلم والعدالة في البوسنة والهرسك.

ويعتقد وفدي أن مشروع القرار المعروض علينا يعكس موقف حكومتي بصفة عامة، وسوف نصوت في صالحه. ويحدونا الأمل في أن يكون قرار اليوم خطوة أخرى هامة في جهودنا من أجل إحلال السلم في البوسنة.

وختاما، يود وفد جمهورية كوريا أن يعرب عن تقديره العميق وأن يشيد بالعاملين بقوة الأمم المتحدة للحماية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمنظمات الانسانية الأخرى. وفي ضوء الأحوال الخطيرة التي يضطلعون في ظلها بواجباتهم، يود وفدي أن يؤكد الأهمية الأولى لتأمين سلامة الشجعان من الرجال والنساء الذين يخاطرون بأرواحهم لاحلال السلم وتقديم المساعدة الانسانية إلى شعب البوسنة بالنيابة عن المجتمع الدولي.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما زالت الحرب والعدوان والمعاناة الانسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان تعصف بالبوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، إن الجهود الدولية التي ترمي إلى وضع حد للقتال المستمر والمآسي الإنسانية الناجمة عنها، قد دخلت مرحلة حرجة.

فالمحاولات العديدة التي بذلت في وقت سابق للتوصل إلى وقف فعال لاطلاق النار، والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية التي لا تطاق - أحيت المرة تلو الأخرى عظيم الآمال بين هذا الشعب المعذب في البوسنة والهرسك؛ وقد قصرت جميع المحاولات عن الوفاء بهذه التوقعات. وتوطدت الآمال مرة أخرى حول آخر اقتراح: وهو خطة للتسوية الاقليمية وضعتها وقدمتها الدول الأطراف في فريق الاتصال.

وحتى يكون الحل مجديا، ينبغي تحقيقه وفقا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ووفقا للمبادئ التي اعتمدها مؤتمر لندن المعني بيوغوسلافيا السابقة في آب/أغسطس ١٩٩٢، ووفقا للمعايير المقررة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وعلى هذا الأساس، توفر خطة فريق الاتصال أساسا سليما لوقف الأعمال الحربية كشرط مسبق وضروري لبذل مزيد من الجهود صوب حل سياسي دائم للصراع. وينبغي أن تفضي هذه العملية، وهي عملية طويلة شاقة، بل لابد أن تفضي إلى السلم والاحترام المتبادل والتفاهم المتبادل في مجتمع متعدد الأعراق. ولابد أن يتغلب منطق السلم على منطق الحرب في نهاية المطاف.

ومن ثم، نضم صوتنا إلى صوت المتكلمين السابقين وبخاصة ممثل المانيا الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، للترحيب بالقبول الكامل من جانب حكومة جمهورية البوسنة والهرسك لخطة التسوية الاقليمية المقترحة. ونحن نضم صوتنا أيضا في ادانة الرفض المستمر للخطة من جانب قيادة صرب البوسنة في بالي. ويتعارض هذا الرفض تعارضا صارخا مع توقعات المجتمع الدولي المعرب عنها في قرار مجلس الأمن ٩٤٢ (١٩٩٤)، الذي يطالب بوضوح بأن يقبل طرف صرب البوسنة هذه التسوية. ومرة أخرى، تتعرض للخطر مصداقية مجلس الأمن وبالتالي النظام العالمي للأمن الجماعي.

لذلك، ينبغي توحيد جميع الجهود الدولية المبذولة الآن لممارسة أقوى ضغط ممكن على قيادة صرب البوسنة. ومن خلال الابقاء على العزل السياسي والاقتصادي، ينبغي إيصال رسالتين قاطعتين إلى تلك القيادة: أولا، رسالة عن إدانتنا المطلقة لمواصلتها انتهاج سياسة العدوان والتعويق، ورفضها خطة التسوية، وافتقارها إلى التعاون حتى في ميدان المساعدة الانسانية؛ وثانيا، رسالة عن شجبنا المطلق لمواصلتها سياسة "التطهير العرقي"، وانتهاكاتها المنهجية للقانون الانساني الدولي، وحملة الرعب المنهجية التي تقوم بها. لكل هذه الأعمال، ينبغي أن يتحمل هؤلاء المسؤولون تبعة ذلك بصفة شخصية. وبناء عليه، نحث على التعجيل ببدء العملية القضائية من خلال المحكمة الدولية التي أنشئت للمعاقبة على جميع جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة، دون أي انتهاك للطبيعة السياسية.

وفي ضوء القيود الحالية على العمل الدولي في يوغوسلافيا السابقة، اكتسبت الجزاءات وتطبيقاتها السليمة لتوفير الحوافز الايجابية والحوافز السلبية أهمية قصوى كوسيلة لممارسة الضغط من أجل إحراز التعاون. وقد برهن المجتمع الدولي على استعداده للعمل وفقا لذلك، وذلك من خلال تشديد نظام الجزاءات ضد صرب البوسنة وقيادتهم لتحقيق الامتثال لخطة التسوية، من جانب، ومن خلال احترام قرار سلطات بلغراد، التي يسلم بصفة عامة بمسؤولياتها عن الأحداث المأساوية في يوغوسلافيا السابقة، بأن تغلق الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والبوسنة. ونحن نؤيد إنشاء بعثة المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. ويحدونا وطيد الأمل، بعد اتخاذ هذه الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح، أن تتبع بلغراد هذا الطريق دون أي تردد، وأن تسهم على نحو بناء في العملية الرامية الى إيجاد حل سلمي.

وبغية المحافظة على هذا الزخم، تؤيد النمسا المقترحات ذات الصلة التي يجري تقديمها بشأن أفضل استخدام ممكن لآلية الحوافز الايجابية والحوافز السلبية. وفي هذا السياق، إن اعتراف جمهورية يوغوسلافيا السابقة بجمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية كرواتيا داخل حدودهما الحالية ينبغي أن ينظر إليه كشرط أدنى لأي تحرك آخر بشأن موقف مسألة الجزاءات. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في كوسفو، وسانديك، وفويفودينا.

وبالنظر إلى أن البوسنة والهرسك ما زالت محرومة من الحماية الكافية في إطار نظام الأمن الجماعي، ينبغي لنا أن نعتبر طلبات حكومة البوسنة والهرسك لرفع الحظر على توريد الأسلحة الذي صدر في قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩٠) طلبات مشروعة. وينبغي ألا يحال دون ممارسة جمهورية البوسنة والهرسك لحقها في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق هذه المنظمة. وفي الوقت ذاته، ندرك المحنة التي قد تنشأ عن رفع الحظر، فضلا عن الصعوبات التي ينطوي عليها مثل هذا القرار، والتي قد تؤدي إلى عواقب بعيدة المدى. لذلك نرى أن جميع العوامل ينبغي أن ينظر فيها بعناية، بما في ذلك توفير المرونة اللازمة فيما يتعلق بتوقيت القرار والرفع الفعلي للحظر على توريد الأسلحة. ونحن نفهم أن الفقرة ٢٢ من منطوق مشروع القرار المعروض أمامنا، مقترنة بالفقرة الثامنة من الديباجة، توفر مجالا لإجراء هذه الدراسة المتأنية ولتوفير المرونة. وفي هذا السياق، فإننا نحيط علما بالبيان الذي ألقاه صباح اليوم الممثل الدائم للبوسنة والهرسك، والذي أشار فيه إلى الحاجة إلى تنسيق جميع الجهود، بما في ذلك جهود فريق الاتصال، ومجلس الأمن، ومساهمات قوات قوة الأمم المتحدة للحماية، سعيا الى السلم وبغية خفض أي تأثير سلبي محتمل على مساعيها إلى أدنى حد.

لذا، يحدونا الأمل واثقين في أن اتخاذ مزيد من الاجراءات بشأن هذه المسألة سيكون على أساس بحث وتحليل دقيقين لجميع الجوانب ذات الصلة. وكنا نفضل صيغة أوضح بهذا المعنى في مشروع القرار المعروض علينا.

ختاما، نود أن نوجه تحية خالصة الى جميع الموجودين على طاولة التفاوض وفي الميدان، الذين رغم النكسات العديدة لم يتوقفوا عن جهودهم ولم يتخلوا عن إيمانهم بإمكانية التوصل الى تسوية سياسية دائمة. وعلى وجه الخصوص، نعرب عن أعمق تقديرنا للمساعي الدؤوبة التي يبذلها، في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة، أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات الإنسانية الأخرى.

السيد رباني (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على مدار الشهور الـ ٣٢ الماضية انخرطت جمهورية البوسنة والهرسك في كفاح مصيري ضد القمع والإرهاب، فيما سيسجله التاريخ على أنه أفدح المآسي، بينما يقف العالم متفرجا كما لو كان مصابا بالشلل. إن حكومة وشعب هذه الدولة يتعرضان لعدوان وإبادة جماعية في أفضح صورة شهدها التاريخ الحديث. إن شعب البوسنة والهرسك لم يقع ضحية لهذا العدوان فحسب، بل إنه أيضا ضحية لمعايير مزدوجة وتخل مشؤوم، بينما يقف المجتمع الدولي، بصفة عامة، موقف العاجز العازف عن الدفاع عن عضو في الأمم المتحدة يتعرض للفناء عن طريق العدوان والإبادة الجماعية.

إننا نناقش الحالة في البوسنة والهرسك في لحظة حرجة. فقد أبدت حكومة البوسنة إحساسا بالمسؤولية بقبولها اقتراح السلم المقدم من فريق الاتصال المؤلف من خمس دول، والذي اعتمده مجلس الأمن مؤخرا، رغم أن هذا الاقتراح لا يستجيب بالكامل لمقتضيات العدالة والإنصاف؛ ولن يؤدي الى الإزالة التامة لنتائج العدوان الصربي في البوسنة والهرسك، ولا نتائج "التطهير الإثني".

ومن ناحية أخرى، لا يزال الطرف الصربي البوسني يرفض خطة السلام ويتحدى المجتمع الدولي ويواصل بلا هوادة عدوانه الجامح على السكان المدنيين في البوسنة والهرسك. ونتيجة لهذا العدوان بات ٧٠ في المائة من إقليم البوسنة والهرسك تحت الاحتلال الصربي، وقتل ٠٠٠ ٢٠٠ من المدنيين، وطرد ما يربو على مليون من أهالي البوسنة من ديارهم. وكما لو كان هذا لا يكفي، دمرت مئات من المدن والقرى - بالحرق أو بتسويتها بالأرض. إن حجم المأساة في البوسنة وصمة عار تلطخ ضمير العالم المتحضر الذي

أصبح عاجزا عن التصرف للحفاظ على المثل العليا التي يقدمها.

وتحديا لإرادة المجتمع الدولي المفصح عنها في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومنظمة المؤتمر الاسلامي، يواصل الطرف الصربي البوسني حملة "التطهير الإثني" والإبادة الجماعية والإرهاب ضد السكان غير الصرب، والمسلمين بالذات، بينما يشدد قبضته على الأراضي التي استولى عليها باستعمال القوة. وما فتئت قوات الصرب البوسنيين تنتهك "المناطق الآمنة" ومناطق الاستبعاد ومنطقة حظر الطيران في البوسنة والهرسك دون خوف من العقاب.

ولم يتمكن المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن والدول الأعضاء في فريق الاتصال الأوروبي، من الاستجابة لهذا الوضع بشكل فعال باتخاذ تدابير الإنفاذ القوية، لا سيما استخدام القوة والضربات الجوية، التي سبق أن أذنت بها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. بالأمس القريب ارتكب الصرب البوسنيون انتهاكا صارخا لمنطقة حظر الطيران بقيامهم بمئات الطلعات الجوية حلقت فيها الطائرات العمودية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمناطق التي يسيطر عليها الصرب في البوسنة، ونقلت كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وبينما يبدي الصرب ازدراءهم المطلق لمقررات الفصل السابع من الميثاق الالزامية الصادرة عن مجلس الأمن، يقف المجتمع الدولي موقف المتفرج العاجز عن الكلام، بل إنه في الواقع سمح لصربيا والجبل الأسود بأن تتصرف كيفما تشاء. ومما يدعو الى السخرية إن مجلس الأمن، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، اتخذ القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) الذي خفف جزئيا من الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مقابل استعدادها لوزع عدد محدود من المراقبين الدوليين على طول حدودها مع المناطق البوسنية الواقعة تحت سيطرة الصرب. وهذه الخطوة من جانب مجلس الأمن لا تعدو أن تكون ترضية ومكافأة للمعتدي، وتضحية بمبادئ العدل والإنصاف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. علاوة على أنها وجهت الى بلغراد رسالة خاطئة تماما؛ ومن المرجح أنها ستجعل موقف الصرب أكثر تشددا ليس فقط بالنسبة للتسوية الشاملة للصراع البوسني، بل أيضا بالنسبة لمشاكل منطقة البلقان عموما. ومن المرجح أن يثبت أنه من الصعب تنفيذ الرصد الفعال للحدود بين البوسنة والهرسك وبين صربيا والجبل الأسود، لمنع تدفق إمدادات السلاح الى الصرب البوسنيين. وقد صوتت باكستان ضد ذلك القرار.

لقد تابعت منظمة المؤتمر الاسلامي عن كثب الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك، وقدمت إسهاما ملموسا لنصرة الحقوق المشروعة لجمهورية البوسنة والهرسك وشعبها. والتضامن والدعم المقدمان من العالم الاسلامي قاطبة الى الشعب البوسني الباسل كانا عونا له على مقاومة المعتدين الصرب. وقد أدت مساعينا الى تنبيه المجتمع العالمي لكي يفيق من سباته ويواجه واقع الوحشية والمذابح المفروض على الشعب البوسني. ومن دواعي فخر باكستان أنها ترأس الادارة الحادية والعشرين لوزراء خارجية المؤتمر الاسلامي، وأن ترأس، بهذه الصفة، فريق الاتصال التابع للمؤتمر والمعني بالبوسنة والهرسك.

أثناء الدورة الاستثنائية السابعة لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي المعقودة في إسلام أباد في الفترة من ٧ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، اعتمد بيان وقرار شامل يحثان جميع الأطراف المعنية بقوة على اتخاذ مجموعة من التدابير لتعزيز مسيرة السلام وإزالة آثار العدوان على البوسنة والهرسك. وعقد فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي اجتماعا غير عادي على المستوى الوزاري في نيويورك يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، جدد فيه دعمه التام وغير المشروط لأشقائنا وشقيقاتنا البوسنيين.

وترى باكستان أن استمرار الفظائع الوحشية التي يرتكبها الصرب ضد السكان غير الصرب في البوسنة، وعجز المجتمع الدولي المتعذر تفسيره عن التصدي لهم بفعالية، يحتمان على مجلس الأمن الآن أكثر من أي وقت مضى أن ينهي حظر الأسلحة المفروض حاليا على البوسنة، وأن يسمح لشعب البوسنة والهرسك بممارسة حقه الأساسي في الدفاع عن النفس، الذي تخوله له المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرة التي أقدمت عليها الولايات المتحدة مؤخرا في مجلس الأمن؛ ونعرب عن تأييدنا التام لأن يتخذ في وقت مبكر قرارا يستهدف رفع حظر الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ التدابير الواجبة لتخفيف وطأة الكارثة الإنسانية السائدة في سراييفو؛ وأن يستجيب على نحو جاد وقوي لأية انتهاكات أخرى لقراراته بما فيها القرارات ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) و ٩٠٠ (١٩٩٤). كما ينبغي أن يتخذ مجلس الأمن تدابير إضافية لإعلان كامل إقليم الـ ٥١ في المائة المخصص للاتحاد الاسلامي - الكرواتي "منطقة آمنة".

وتحث باكستان المحكمة الدولية على اتخاذ تدابير فورية لمقاضاة مجرمي الحرب ومعاقبتهم. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على أن يتقدم بالمساعدة المادية والمالية لكفالة الأداء الفعال للمحكمة، ولا سيما فيما يتعلق بتسجيل الأدلة من الشاهدات الإناث. ويجب على المحكمة أيضا أن تقيم مكتب اتصال في سراييفو لتنسيق عملها مع سلطات البوسنة.

أنتهز هذه الفرصة لأذكر مرة أخرى أن باكستان حكومة وشعبا تقدر تقديرا عميقا وتؤيد تماما الموقف المبدئي والشجاع والتوفيقي الذي اتخذته حكومة البوسنة، ولا سيما بقبول خطة السلام لفريق الاتصال الأوروبي المؤلف من خمسة بلدان، التي تفرض عبئا خطيرا على ترسيم الحدود الداخلية. وتؤيد باكستان تماما المطلب الذي تقدم به رئيس البوسنة والهرسك إلى مجلس الأمن والجمعية العامة في الخطاب الذي ألقاه في جلسة عامة للجمعية العامة في الشهر الماضي.

وختاما، من هذه المنصة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ليكن معلوما أنه ما من تضحية أكبر من اللازم، وما من صعوبة لا يمكن تخطيها بالنسبة للشعب البوسني لتحقيق الانتصار النهائي في كفاحه. وبينما يبدو العالم المتحضر، أو ما يسمى بالعالم المتحضر، لا حول له في عجزه، تعرب باكستان عن تضامنها مع الكفاح العادل والخيِّر والمبدئي لشعب البوسنة والهرسك وتسلم بشجاعة وثبات شعب وقيادة هذه الدولة والتزامهما بالمبادئ. ونعتقد اعتقادا راسخا، إذ تدور دوائر التاريخ، بأن هناك ضوءا في نهاية النفق.

السيد أبو عودة (الأردن): مرة أخرى تجري هنا مناقشة الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك، ومرة أخرى تحاول الجمعية العامة الممثلة للإرادة الدولية أن تستجمع إرادتها لاستصدار قرار جديد على أمل وضع حد لمأساة هذه الجمهورية التي ما زالت منذ ولادتها تتعرض لعدوان صربي منظم أصبحت نتائجه المأساوية وتجلياته البشعة المعروفة للأسرة الدولية كافة نموذجا لعجز المنظمة الدولية عن رفع الظلم وإحقاق الحق.

ونحن حينما نتكلم عن مأساة جمهورية البوسنة والهرسك إنما نتكلم عن مأساة ذات وجهين أحدهما إنساني والآخر سياسي. فعلى الصعيد الإنساني ما زالت التقارير تحمل إلينا صور المعاناة الإنسانية الشاملة لشعب البوسنة المسلم، ولا سيما تلك الناجمة عن حملات الإرهاب المرتكبة على أيدي الميليشيات الصربية في بنيالوكا وبيلينيا والتطهير الإثني في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الصربية. كما أن تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري المضمن في الوثيقة A/48/18 وكذلك تقارير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في أراضي يوغوسلافيا سابقا تشير جميعها إلى الانتهاكات الواسعة والمنظمة من قبل الميليشيات الصربية لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، بما فيه اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحقة بها. ولا شك في أن استمرار هذه الجرائم والمآسي الإنسانية إن لم تكن كافية حتى الآن لتؤرق الضمير الأوروبي وتشكك في مبدأ الأمن الجماعي وتنتقص من مصداقية الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان فإنها كافية على الأقل لفرض تهديد خطير على جهود السلام المبذولة. فعلى صعيد الوجه الإنساني للمأساة يود وفد بلادي أن يبدي الملاحظات التالية:

أولا، ضرورة التزام المجتمع الدولي بتكثيف الجهود والمساعدات الغوثية لشعب البوسنة والهرسك وبخاصة الآن في مواجهة فصل الشتاء، وهو ما يتطلب العمل على إعادة فتح مطار توزلا لأهميته الحيوية في استقبال وتوزيع المساعدات الغوثية الدولية وذلك في سياق الالتزام بقرار مجلس الأمن ٧٧٠ (١٩٩٢)، ونحن بهذا الصدد نقدر الجهود المخلصة لمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين والوكالات المتخصصة وقوات الحماية الدولية. ثانيا، ضرورة إجبار الجانب الصربي على رفع الحصار عن مدينة سراييفو والمدن الأخرى، فهذا الحصار يشكل مصدرا رئيسيا للمعاناة الإنسانية وعائقا كبيرا أمام جهود السلام. ثالثا، العمل الفعال السريع لإنهاء سياسة التطهير العرقي ومتابعة التحقيق مع مرتكبيها والمسؤولين عنها ومحاكمتهم، واعتبار كافة نتائج هذه السياسة على الأرض باطلة وتأكيد حق جميع اللاجئين والنازحين من شعب البوسنة والهرسك في

العودة الكريمة إلى ديارهم وإغلاق جميع معسكرات الاعتقال. رابعا، تعزيز وجود محكمة جرائم الحرب الدولية وحماية أعضائها وإلزام سائر الجهات المعنية، وبخاصة الصربية، بتسهيل عملها والتعاون معها.

أما على صعيد البعد السياسي للمشكلة فقد بقيت سائر قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن دون تنفيذ وتعذر لغاية الآن الوصول إلى أية نتائج إيجابية على صعيد الجهود المبذولة لإيجاد تسوية سلمية للمسألة لا لشيء إلا لأن الجانب الصربي بقي متمتعا بتفوقه العسكري على جيش البوسنة، الأمر الذي شجعه على عدم التعامل بجدية مع الجهود السلمية الدولية المبذولة في إطار المؤتمر الدولي الخاص بيوغوسلافيا سابقا على رفض كافة المبادرات السلمية وخطط التسوية التي قبلتها جميعا حكومة البوسنة والهرسك، بالرغم من أنها كانت تعكس باستمرار نزعة استرضاء المعتدين الصرب أو حتى الخضوع للأمر الواقع الذي يحاولون فرضه على الأرض من خلال قواتهم العسكرية المتفوقة.

وآخر هذه الخطط ليست استثناء لهذه النزعة، فخطة السلام الدولية التي اقترحتها ووضعتها مجموعة الاتصال الغربية في شهر تموز/يوليه الماضي من هذا العام تمنح للمعتدين الصرب ٤٩ في المائة من أراضي جمهورية البوسنة والهرسك، وبالرغم من ذلك فقد قبلتها حكومة البوسنة ورفضها الصرب. غير أن الجديد الذي يبعث على الأمل هذه المرة هو إصرار مجموعة الاتصال على إجبار الجانب الصربي على قبولها، والاستعداد لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بإجباره على قبولها. إن هذه الإجراءات التي تهدد بها دول مجموعة الاتصال أو بعضها لا تتضمن للأسف اتخاذ تدابير الأمن الجماعي وأحكام الفصل السابع من الميثاق ولا تزيد عن كونها تهديدا للجانب المعتدي بإمكانية السماح للضحية بالدفاع عن نفسها، ومع ذلك فإن وفد بلادي يعتقد بأن هذا الموقف يمثل خطوة إيجابية على صعيد تعامل الدول الفاعلة مع طبيعة المشكلة.

وعلى هذا الصعيد فإننا نبدي الملاحظات التالية: أولا، ضرورة الوقوف بحزم في وجه أطماع المعتدين الصرب وعدم السماح لهم هذه المرة بتمرير رفضهم لخطة السلام الذي لا يرجون من ورائه سوى الاستمرار في ابتزاز المجتمع الدولي والحصول على تنازلات جديدة على حساب مبادئ الميثاق والقانون الدولي وحقوق حكومة وشعب جمهورية البوسنة والهرسك السيادية والسياسية. إن الموقف الحازم المطلوب يعني التزام مجموعة الاتصال الغربية بتنفيذ وعودها باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإرغام الجانب الصربي على قبول خطة السلام. ثانيا، على مجموعة الاتصال وهي تعمل نيابة عن المجتمع الدولي لتحقيق تسوية سلمية للمشكلة أن تضمن وبموجب أية خطة سلام تأمين الحقوق المشروعة لجمهورية البوسنة والهرسك طبقا للميثاق وبخاصة حقوقها السيادية ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية. ثالثا، إن حظر السلاح المفروض على حكومة البوسنة والهرسك يتعارض مع حق شعبها الطبيعي في الدفاع عن النفس ومع المادة ٥١ من الميثاق التي تضمن للدول الأعضاء هذا الحق. وإننا نذكر هنا بأن القرار ٧١٣ (١٩٩١) الذي فرض بموجبه هذا الحظر قد قبل في إطار ضمان قيام المجتمع الدولي بتولي مهمة الدفاع عن الطرف الضعيف الأمر الذي لم يحدث رغم ما تنص عليه المادة ١٠٣ من الميثاق من أن قرارات المجلس لا تعلو على الميثاق وفي ضوء هذا الوضع فإن المجتمع الدولي مدعو طبقا للمادة ٢٤ من الميثاق أن يؤمن الحماية اللازمة والحقوق المشروعة لجمهورية البوسنة والهرسك. رابعا، إن من واجب المجتمع الدولي طبقا لذلك دعم وتأييد الحل الوسط الذي تعرضه حكومة البوسنة والهرسك والقاضي بقيام مجلس الأمن باتخاذ قرار برفع حظر السلاح عن جمهوريتهم على أن يؤجل تنفيذه لمدى ٦ أشهر لإعطاء الفرصة للجانب الصربي لقبول خطة السلام. وهذا الاقتراح يقيم الدليل على توجه حكومة البوسنة والهرسك نحو الخيار السياسي وليس العسكري وذلك بإعطائها الأولوية لإقناع الصرب بقبول خطة السلام. خامسا، إذا ما تمت الموافقة على رفع حظر السلاح عن حكومة البوسنة والهرسك فإنه يجب تبعا لذلك تعديل ولاية قوات الحماية الدولية من ناحية وتعديل مناطق انتشارها من ناحية ثانية بما يكفل تحييد تلك القوات وإبعاد أي خطر محتمل عليها. سادسا، ضرورة قيام بعثة المراقبة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة بمراقبة الحدود بين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية صربيا والجبل الأسود للحيلولة دون أي انتهاك محتمل للقرار ٩٤٣ (١٩٩٤) وكذلك الوقف الفوري للعمل بقرار مجلس الأمن الخاص بالتعليق الجزئي للعقوبات في حالة تراجع حكومة صربيا والجبل الأسود عن تطبيق قرارها الخاص بغلق الحدود مع أراضي البوسنة والهرسك بإحكام.

في الختام إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم في إطار بند الحالة في البوسنة والهرسك والمضمن بالوثيقة A/49/L.14/Rev.1 يمثل محاولة جديدة لحث المجتمع الدولي على العمل باتجاه معالجة الوضع المأساوي الذي تعيشه حكومة وشعب جمهورية البوسنة والهرسك بصورة متوازنة ومنصفة. إن وفد بلادي الذي شارك في تبني مشروع القرار هذا يأمل من كافة الدول الأعضاء الوقوف إلى جانبه واعتماده بدون تصويت تعبيرا عن تماسك الإرادة الدولية لوقف العدوان على دولة عضو في الأمم المتحدة.

السيد السمين (عمان): في مستهل بياني اسمحوا لي وبالنيابة عن وفد بلادي أن أتقدم بخالص الشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي على تقريره الذي قدمه بشأن الحالة في البوسنة والهرسك والمتصل بالبند ٣٩ الذي نحن بصدد مناقشته اليوم.

في الوقت الذي تستعد فيه منظمة الأمم المتحدة في التحضير للاحتفال بالذكرى الخمسينية على إنشائها فإننا ما نزال نطالع جزءا من عالمنا يتعرض لأبشع صور المعاناة والحرب والدمار.

إن ما تتعرض له جمهورية البوسنة والهرسك اليوم من عدوان على أيدي المعتدين الصرب يستهدف سيادتها ومقومات شعبها رغم القرارات الدولية الصادرة، ليحملنا على القول إنه بالقدر الذي نحن سعداء فيه لأن نرى منظمتنا قد خطت خطوات لقرابة خمسين عاما لإرساء دعائم الأمن والاستقرار في ربوع عالمنا، مما يبعث على القلق وللأسف الشديد استمرار صرب البوسنة في تحديهم للقرارات الدولية وانتهاكهم للقانون الإنساني الدولي بشكل فاضح إلى درجة أضحت معه قرارات هذه المنظومة ومصداقيتها تتعرض للتشكيك من جراء هذه الأعمال غير المبررة التي لا رادع لها على الرغم من أن هناك ما يربو على ٦٠ قرارا صدرت عن هذه المنظمة.

إن صور المشوهين وحالة الأسر المبعدة قسرا عن ديارها والوضع الإنساني للمحتجزين في معتقلات التعذيب الصربية وحالات الاغتصاب الجماعي واستخدام سياسة التطهير العرقي كأداة حرب، وانتهاك حقوق الإنسان لفئات معينة من مواطني البوسنة والهرسك في بيهاتش وجورازده وتوزلا على أيدي صرب البوسنة، لكفيلة بأن تجمعنا اليوم لتدارس الوضع هنالك وللتأكيد مرة أخرى على تماسك موقف المجتمع الدولي الرافض لتلك الممارسات التي تتنافى مع أبسط معاني الإنسانية، وكذلك توجيه دعوة أخرى إلى قادة تلك الفئة الصربية في البوسنة لأن تستجيب إلى قرارات الشرعية الدولية بالجنوح إلى منطق السلم عبر القبول غير المشروط بخطط التسوية المطروحة التي كانت الأخيرة منها خطة التسوية الإقليمية المقدمة من مجموعة الاتصال الدولية والتي تعد في نظرنا أساسا جيدا من شأنه أن يرعى مصالح سائر الفئات وأن يعيد الأمن والاستقرار إلى ذلك الجزء من أوروبا.

إن وفد بلادي ومن خلال مشاركته في أعمال مجلس الأمن أكد مرارا وتكرارا مساندته الكاملة لكافة الجهود السلمية الخالصة التي من شأنها أن تعيد الأمن والاستقرار إلى ربوع جمهورية البوسنة والهرسك.

وفي الوقت الذي يود فيه وفد بلادي أن يحيي المساعي التي يبذلها الأمين العام والدول الأعضاء بمجموعتي الاتصال الدولية والإسلامية، وكذلك الدور الملموس لقوة الأمم المتحدة للحماية وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى العاملة هناك في ظل ظروف صعبة، فإنه ليؤكد مجددا دعوته إلى أن تعمد الأمم المتحدة إلى وضع قراراتها موضع التنفيذ وكذلك اتخاذ قرار عاجل بشأن استثناء حكومة جمهورية البوسنة والهرسك من قرار حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن وفقا لقراره ٧١٣ (١٩٩١).

وفي الوقت الذي يبدي فيه وفد بلادي تساؤلا حول استمرار قرار الحظر على دولة ذات سيادة وعضو في منظمة الأمم المتحدة، فإنه ليؤكد على حق تلك الجمهورية في الدفاع عن نفسها بنفسها وفقا لما أجازته المادة الحادية والخمسون من الميثاق، باعتبار أن مبدأ الدفاع عن النفس هو حق مشروع وغير قابل للتصرف. وعليه يعتقد وفد بلادي بأن سلطة ميثاق الأمم المتحدة، التي هي أعلى سلطة دولية، يجب أن تسود. لذا فإن أي تعارض مع الميثاق ومواده مهما كان مصدره يعد، تباعا لذلك، لاغيا. وموقفنا هذا ينبع من حرصنا على مصداقية هذه المنظمة وشرعيتها بدرجة لا تشكل قرارات محددة سابقة خطيرة من شأنها أن تقوض من تلك المصداقية.

كما ترى بلادي أنه ونظرا لاستمرار العدوان الصربي على جمهورية البوسنة والهرسك، وكذا لاستمرار رفض صرب البوسنة القبول بمقترحات التسوية السلمية، بالإضافة إلى عدم إسهام قرار الحظر التسليحي٧١٣ (١٩٩١) في إيجاد التسوية السلمية والاستقرار المنشود من ورائه، فإن وفد بلادي يجد اليوم نفسه، أكثر من أي وقت مضى، مؤيدا لفكرة رفع الحظر التسليحي عن حكومة واتحاد جمهورية البوسنة والهرسك. وعليه فإن وفد بلادي يساند مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة مؤخرا أمام مجلس الأمن والمعروض للمناقشة، والذي يدعو، من بين جملة أمور أخرى، إلى رفع الحظر التسليحي عن جمهورية البوسنة والهرسك. ونعتقد بأن هذا المشروع معتدل ومتوازن وخصوصا أنه يستجيب ويتلاقى مع الدعوة الحكيمة التي أطلقها الرئيس علي عزت يبغوفيتش في مطلع هذه الدورة والرامية إلى إيجاد حل سلمي للمشكلة هناك.

وبالرغم من الخدمات والجهود الجبارة التي تقدمها قوة الحماية الدولية العاملة في إقليم يوغوسلافيا والبوسنة والهرسك تحديدا، فإن مفهومنا لمنطق الحماية وولاية تلك القوة يستند إلى قرارات مجلس الأمن، وخصوصا القرارين ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) اللذين يحددان مفهوم الحماية وطبيعتها - الحماية لسائر مناطق البوسنة والهرسك، وليس المناطق بعينها دون سواها.

ووفد بلادي إذ يشاطر عددا من الدول قلقها إزاء المفهوم الجديد لـ "المناطق الآمنة"، لأن من شأن هذا المفهوم أن يقلل من مسؤولية الحماية الممنوحة للمناطق الأخرى، فإنه يود أن يشير هنا إلى أن ما هو أخطر من ذلك إنشاء ما يسمى بـ "مناطق الحماية" التي من شأنها أن تنشئ جيوبا محمية ومتناثرة، الأمر الذي قد يحد وينتقص معه من شرعية وسيادة حكومة البوسنة والهرسك.

وعليه فإننا نضم صوتنا إلى تلك الدول الداعية إلى أن تشمل الحماية سائر مناطق البوسنة والهرسك، وأن لا تقف ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية عند حدود الدفاع عن النفس لتلك القوات، بل تتعدى ذلك المفهوم لتشمل تقديم المساعدة اللازمة لحكومة البوسنة والهرسك من أجل حماية شعبها، وكذلك الوقوف بحزم إزاء أية اعتداءات أو انتهاكات قد يقوم بها الطرف المعتدي.

أما فيما يتعلق بوضع القوة الدولية في حالة ما إذا اتخذ مجلس الأمن قرارا باستثناء حكومة البوسنة والهرسك والاتحاد الفيدرالي من القرار ٧١٣ (١٩٩١) فإن وفد بلادي يود التأكيد على ضرورة بقاء قوة الأمم المتحدة للحماية، بل وحتى تعزيز ذلك التواجد لكونه سيعزز من فرص إيجاد تسوية سلمية للصراع في البوسنة والهرسك ويدعم الموقف المتماسك للمجتمع الدولي الهادف إلى إيجاد حل سلمي.

لقد اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراره رقم ٨٠٨ (١٩٩٣) لإنشاء "محكمة دولية من أجل مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١". هذا وبالرغم من التباطؤ الحاصل في عمل هذه المحكمة فإن وفد بلادي ليعرب عن تأييده لعملها، متمنيا أن تظهر الأيام القادمة رؤية فعلية لعمل المحكمة التي من شأنها أن تبرهن للمجتمع الدولي بأن أولئك الذين ارتكبوا فظائع وجرائم نكراء بحق الإنسانية في تحد صارخ للأعراف والمواثيق والقوانين الإنسانية الدولية، وليس ضد شعب البوسنة والهرسك وحده، لن يفلتوا من المحاسبة الدولية في أي مكان أو زمان كانوا.

إن وفد بلادي، وفي دعمه لعمل المحكمة الدولية المنشأة لهذا الغرض ومساندته في إطار مجلس الأمن لترشيح القاضي غولدستون لمنصب المدعي العام للمحكمة، ليؤكد حرصه الشديد على أن تشكل المحكمة درسا وعبرة لجميع أولئك الذين قد تسول لهم أنفسهم ارتكاب جرائم بحق الإنسانية والإفلات من وجه العدالة.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يشير إلى أنه ومساندة من جانبه للموقف الدولي والمطالب العادلة لشعب جمهورية البوسنة والهرسك فلقد تبنى وللمرة الثانية مشروع القرار المعروض أمام الجمعية العامة في إطار البند قيد المناقشة نظرا لما يحتوي عليه من عناصر إيجابية.

السيد جيراندي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بأن أهنئ الرئيس مرة أخرى على الطريقة المثالية التي يدير بها أعمال الجمعية العامة.

منذ جعلت الجمعية العامة المأساة في البوسنة والهرسك قيد بحثها جاءت وفود عديدة، بما في ذلك وفد بلادي، إلى هذه المنصة أو ذهبت إلى مجلس الأمن أو إلى مختلف المحافل الدولية والإقليمية الأخرى لتضيف أصواتها إلى نداءات المجتمع الدولي باتخاذ إجراء حاسم قوي ردا على العدوان المرتكب ضد دولة عضو في منظمتنا. وتلى النداء النداء، وتلى القرار القرار، والآن فقدت الإنذارات معناها وفعاليتها، ومصداقية منظمتنا وقدرتها على الرد على العدوان بالوسائل الضرورية وطأهما الصربيون بالأقدام. هذه هي الحالة اليوم بعد ثلاث سنوات من العدوان المنتظم.

إن الضغط والإدانات والإنذارات والجزاءات والعزل لم تنجح في إقناع الصرب بإنهاء حملتهم المميتة وعدم وفائهم المستمر بالوعود.

وفي مناسبات عديدة، نبه وفد بلادي منظمتنا على الآثار والنتائج الخطيرة المترتبة على عدم توفر الإرادة والتدابير الحازمة لكبح تدهور الحالة في البوسنة والهرسك. وفي كل مرة أكدنا أن التدابير الناقصة لا تبعث رسالة إلى الصرب، الذين اختاروا طريق "التطهير العرقي" البغيض لتحقيق اختفاء حضارة، وشعب بأكمله ودولة عضو في منظمتنا.

ومن ثم، طالبنا باتخاذ تدابير طارئة لضمان التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ويقع العديد منها في إطار الفصل السابع، بما في ذلك، في جملة أمور، قرارا مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣) اللذان يطالبان باستخدام جميع الوسائل الضرورية، بما في ذلك الوسائل العسكرية، لحماية "المناطق الآمنة".

إن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي توفر للمجتمع الدولي أساسا لاستخدام كل الوسائل المتاحة لديها لمواجهة هذا العدوان الصارخ على عضو في منظمتنا، ولضمان احترام قواعد السلوك الدولي، والعمل على إقامة العدالة للضحايا، واستعادة الأراضي التي استولى عليها بالقوة إلى أصحابها الأصليين.

حقيقة إن شيئا من هذا لم يحدث. والأكثر من ذلك أننا يمكننا، لسوء الحظ، أن نرى أن منظمتنا واقعة في مصيدة سكوتها. ونتيجة لذلك، ما لم نكن حريصين، سيصبح العدوان أمرا معتادا وسنكتفي بالتطلع إليه، غير مكترثين ومستسلمين بينما سلسلة من الأهوال تواصل دون هوادة اجتياح ذلك البلد المتعدد الأجناس والمتعدد الأعراق والمتعدد الديانات.

إن آلة الحرب الصربية تواصل السير بعناد في طريقها للموت والدمار. إن المذابح و "التطهير العرقي" تزداد شدة. و "المناطق الآمنة" تنتهك بشكل مستمر. وأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية يهاجَمون. وقوافل الإغاثة الإنسانية تُعتَرض. وأخيرا، إن الجهد الذي اتفق عليه المجتمع الدولي للسعي إلى حل مقبول عن طريق خطة فريق الاتصال مصيره الفشل لسبب واضح للغاية هو تحدي وعناد الصرب المستمرين.

إننا نواصل الاعتقاد بأن أعمال الجنون هذه كان يمكن إيقافها لو كان المجتمع الدولي، ومجلس الأمن والمؤسسات الإقليمية والحكومات منفردة قد عملت في الوقت المناسب بالتصميم والالتزام الضروريين.

وعلى الرغم من أن وفد بلادي يحترم ويقدر القيمة الحقيقية للمبادرات المتتابعة التي اتخذتها منظمتنا وبعض الدول الأعضاء لتعزيز البحث عن حل سلمي لهذه المأساة، فإنه يشعر أن فضيلة الصبر - التي جرى التمسك بها إلى أقصى حد إزاء هذه المأساة - ينبغي ألا تعفي منظمتنا، وعلى وجه الأخص مجلس الأمن، من مسؤوليتها الأساسية عن حفظ وصيانة السلم والأمن الدوليين.

إن عمليات المساعدة وتوفير المعونة الإنسانية ينبغي ألا تكون، في رأينا، مصدر فخر لمنظمتنا ما لم تصاحبها تدابير جادة وفعالة يمكنها تغيير المخططات التوسعية للصرب وتكفل بقاء وسلامة دولة عضو في منظمتنا وتحافظ على وحدة أراضيها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إدريس (السودان).

لقد حان الوقت لتمكين البوسنة والهرسك من ممارسة حقها الكامل، بمقتضى المادة ٥١ من الميثاق، لتأخذ زمام الأمور في يديها وتقاتل من أجل بقائها. فإلى متى يمكننا مواصلة حرمان البوسنيين من الوسائل اللازمة لحماية أنفسهم بوصفهم أمة وشعبا ذا سيادة؟ من غير المقبول ومن غير المفهوم من الناحية الأخلاقية

أن يصبح شعب غير مسلح وغير محمي في الوقت ذاته بسبب العجز الدولي.

وفي هذا السياق، نؤيد مبادرة الولايات المتحدة بعرض هذا الأمر على مجلس الأمن، وهو الإجراء الوحيد الذي يمكن من استعراض القرار ٧١٣ (١٩٩١) فيما يتعلق بحق البوسنة والهرسك في الدفاع عن النفس، حيث يبدو أنه ليس ممكنا احتواء الصرب وجعلهم يرتفعون إلى مستوى التزاماتهم. ونحن على ثقة بأن الحزم سيسود هذه المرة وبأن جميع أعضاء المجتمع الدولي سيكونون مجمعين في نهجهم حتى يمكن وقف العدوان واستعادة الشرعية. إن مصداقية منظمتنا وقدرتها على ضمان احترام ميثاقنا معرضتان للخطر.

السيد سيدو (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن وفد النيجر أعرب في بيانه أمام الجمعية العامة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر خلال المناقشة العامة عن قلقه البالغ بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. ومناقشة اليوم بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال توفر لنا فرصة لإعادة تأكيد موقف النيجر بشأن العدوان على ضحية عضو في الأمم المتحدة - جمهورية البوسنة والهرسك ولتذكر مرة أخرى أن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن لم تتمكن، للأسف، من وقف ذلك العدوان.

إن النيجر تعلق أهمية بالغة على احترام المُثل والمبادئ الواردة في ميثاق منظمتنا، ولا سيما تلك المتعلقة باحترام كرامة الإنسان واحترام استقلال الدول ووحدة أراضيها وسيادتها. ولهذا لا يمكن لبلادي أن تقر انتهاكات الصرب لهذه المبادئ الأساسية دون عقاب لأنهم شنوا حرب الهيمنة على البوسنة والهرسك مستخدمين في استراتيجيتهم للاحتلال و "التطهير العرقي" جميع الوسائل التي يدينها المجتمع الدولي، والتي ظن العالم أنها أصبحت في عداد التاريخ.

إن النيجر تشعر بالقلق لأنه في عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمنظمتنا يمكن ذبح شعب وسلب حقوقه منه، ولأنه من الممكن ألا يمنح أية حماية دولية ضرورية، وأنه في ضوء هذا الفشل الذي يؤسف له، لا تتاح له أي فرصة لممارسة حقه الأصيل في الدفاع عن النفس مع أن ذلك الحق وارد في ميثاق الأمم المتحدة.

في العام الماضي، حثت الجمعية العامة في القرار ٨٨/٤٨، في جملة أمور، على أن يقوم مجلس الأمن، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، بضمان استعادة استقلال البوسنة والهرسك السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها.

غير أن حقيقة الأمر أنه لا قرارات المجلس ولا مبادرات فريق الاتصال الكثيرة قد استطاعت حتى الآن أن توقف ذبح المدنيين على أيدي الصرب أو حصار سراييفو أو أن تكفل الاحترام لما يسمى بالمناطق الآمنة، رغم أن مجلس الأمن نفسه هو الذي خلق هذه المناطق. وعوضا عن ذلك، قرر المجلس، وكأنما يكافئ الصرب على عنادهم، في القرار ٩٤٣ (١٩٩٤) أن يخفف الجزاءات عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود).

ومن رأي وفدي أن هذا القرار الذي اتخذ بتعجل تعجل لم تكن الحالة في ذلك الوقت تسوغه بأي حال من الأحوال - لن يساعد على إرساء الأساس لسلم عادل ودائم في البوسنة والهرسك. وإننا نعتقد بأن هذا القرار كان يمكن أن تكون له مزية لو قبلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الحدود المعترف بها دوليا للبوسنة والهرسك وكرواتيا وسائر الدول الأخرى في المنطقة.

ويرحب بلدي بالموقف الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والذي يشكل رسالة واضحة وحاسمة إلى الجانب الصربي. وترحب النيجر مرة أخرى بالشجاعة السياسية وبعد النظر اللذين يبديهما دوما الرئيس علي عزت بيغوفيتش، وتؤيد اقتراحه الذي أدلى به هنا في ٢٩ أيلول/سبتمبر الماضي - بأن يكون هناك رفع قانوني لحظر الأسلحة الذي فرضه قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) ضد حكومة جمهورية البوسنة والهرسك. هذا المسار الذي اتخذته الحكومة البوسنية، والذي أبعد من أن يكون قد اختير بدافع من القنوط - من شأنه أن يكون حلا توفيقيا منصفا يرمي إلى ضمان الاعتراف - على الأقل - بحق الضحية المشروع في المحافظة على سلامتها الإقليمية وسيادتها. وبالتالي فينبغي لنا جميعا أن نؤيده.

وختاما، أرغب في أن أقول بالنيابة عن وفد النيجر إنه بالنسبة لبلدان مثل بلدي لا تستطيع أن تكفل أمنها إلا على أساس احترام مبادئ القانون الدولي والتنفيذ الفعال لقرارات الأمم المتحدة - لا سيما تلك

المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق - تعد تجربة البوسنة المأساوية سابقة مثيرة للانزعاج والقلق.

هذه السابقة التي يبدو أنها تختم بالموافقة على غلبة حكم القوة على الحق، لم يعد من الممكن السكوت عنها. ويأمل وفدي أن الجمعية، بتقديمها للتأييد الحاشد لمشروع القرار المعروض علينا، ستدلل بوضوح على تصميمها على الوفاء بالمسؤولية التي أنيطت بها بموجب الميثاق في مجال السلم والأمن الدوليين.

السيد سنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إننا نجتمع للنظر مرة أخرى في الحالة المأساوية التي لا يزال الشعب المسلم في البوسنة والهرسك يعيشها. ومنذ اندلاع الصراع المسلح في البوسنة والحالة تسوء فحسب، وازدادت المعاناة والخسائر البشرية رغما عن جميع جهود المجتمع الدولي، ورغما عن التدابير الكثيرة والمتباينة التي اتخذها مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

ولم ينجح العدد الباهر من قرارات مجلس الأمن - وبعضها اتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق - والبيانات الرئاسية الكثيرة بخصوص الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك، في إثناء الصرب عن ذبح المدنيين البوسنيين أو في إقناعهم بالاستماع إلى صوت العقل والحكمة.

وجميع الجهود التي بذلها المجتمع الدولي للمحافظة على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها واستقلالها لم تفض إلى أية نتيجة بسبب عناد الصرب ومثابرتهم على مواصلة العدوان على البوسنة والهرسك، وهو ما يشكل بوضوح تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وانتهاكا فاضحا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وفي الحقيقة إن الصرب، باستهانتهم بجميع قرارات ومقررات مجلس الأمن وتحديهم للمجتمع الدولي بأكمله، قد واصلوا ببرود وقسوة اتباع سياستهم في الاحتلال والتطهير العرقي وطرد المسلمين. ويعطينا التلفزيون والصحافة باستمرار ويوما بعد يوم سببا طيبا للشعور بتأنيب الضمير، بما ينقلانه من تقارير حية في كثير من الأحيان عن عمليات الذبح المتواصلة لهذا الشعب الشجاع.

ومنذ بدء هذه المأساة يدعو بلدي بلا توقف، وفي كل هيئة من هيئات الأمم المتحدة، إلى الاعتراف التام بالحاجة إلى تمكين هذا الشعب الأعزل من أن تكون تحت تصرفه الوسائل الضرورية لكفالة الدفاع عن النفس واستعادة سلامته الإقليمية وسيادته. وكيما يدلل المغرب على تضامنه مع الشعب البوسني الشقيق، ناصر على الدوام رفع الحظر المفروض على هذه الدولة التي ينبغي أن يتذكر بأنها عضو كامل العضوية في منظمتنا.

لقد سلمت شتى قرارات مجلس الأمن، حقيقة، بأن البوسنة والهرسك ضحية للعدوان الصربي - وهو عدوان لم يكن بالمستطاع وقفه، حتى عن طريق التدابير الكثيرة التي اتخذها مجلس الأمن. ومن هنا الحاجة إلى استكمال هذه التدابير بالإذن لهذا البلد باحتياز الوسائل التي تكفل له الدفاع عن النفس، وتستثنيه من نطاق القرار ٧١٣ (١٩٩١) الذي ينص على حظر الأسلحة على يوغوسلافيا السابقة بأكملها بهدف منع أي انطباع خاطئ.

وينبغي توخي رفع حظر الأسلحة باعتباره تتمة للتدابير التي اعتمدها مجلس الأمن بالفعل وللأعمال البالغة الفعالية والشجاعة التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة للحماية. ويمكن أن يكون ذلك وسيلة لاستعادة التوازن الضروري لنجاح المفاوضات الرامية إلى كفالة حل عادل ودائم يحمي السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واستقلالها وسيادتها.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بمكافأة العدوان وللأمر الواقع أن يكتسب الشرعية. وفي هذا الخصوص، إن قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) الذي اتخذ في ٢٣ أيلول/سبتمبر بموجب الفصل السابع من الميثاق، والذي يعلق لفترة أولية مدتها ١٠٠ يوم بعض الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لم يكن موضع الترحيب بارتياح من الجميع، حيث اعتبره كثير من الناس مكافأة متعجلة للمعتدي. ولقد كان من الأفضل انتظار حدوث التقدم الحقيقي في عملية السلم قبل تخفيف الجزاءات المفروضة على الصرب.

ولا يمكن منع الحكومة البوسنية، من جانبها، إلى ما لا نهاية من احتياز الوسائل الضرورية لصون سلامتها

الإقليمية وكفالة الاحترام لاستقلالها، أو حتى التماس العون الذي تحتاجه لهذا الغرض. إن المجتمع الدولي لم ينجح في مساعدة الحكومة البوسنية على إنجاز هذه الغاية على الرغم مما أبدته هذه الحكومة من التعاون والمرونة طوال الصراع. وليس أمام المجتمع الدولي، في هذه الظروف، إلا أن يأذن للحكومة البوسنية أن تحتاز وسائل كفالة سلامة مواطنيها واستعادة أراضيها.

ويؤيد المغرب بثبات مشروع القرار المعروض علينا برفع الحظر. لقد ظللنا ندعو طيلة سنتين ونصف السنة إلى قيام المجتمع الدولي باتخاذ هذا التدبير. ونأمل في أن إبداء المرونة من جانب البلدان التي لا تزال مترددة سيمكننا من إنهاء هذا الظلم المفروض على حكومة البوسنة. وما من شك في أن ذلك من شأنه أن يساعد على ردع الصرب وجعلهم يتعقلون ويقبلون الخطة التي عرضها عليهم فريق الاتصال والتي قبلتها الحكومة البوسنية بالفعل.

وفضلا عن ذلك، فإن حق الدفاع عن النفس منصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق، التي تقول إنه:

"ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة".

يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام والرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي وفريق الاتصال. كما نود أن نشيد إشادة صادرة من القلب برجال ونساء قوة الأمم المتحدة للحماية الشجعان وموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمات الإنسانية الأخرى التي تقدم المساعدة في مواجهة هذه الكارثة.

السيد كوللا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أؤكد على أن المجتمع الدولي لم يساوره أبدا أدنى شك في أمر السبب الأصلي للصراع في البوسنة والهرسك، أو ضرورة الاسراع بجهودنا المشتركة لإيجاد حل. فالصراع ينطوي على قضايا تطبيق أو عدم تطبيق معايير ومبادئ أساسية وهو أمر له تأثيره على سائر عناصر الأزمة في يوغوسلافيا السابقة.

ومع ذلك، فإن أكثر ما يثير قلقنا، إلى جانب المعاناة الناجمة عن الخسائر الكبيرة في الأرواح والدمار المادي الذي لا حصر له، هو انطواء هذا الصراع على انتهاكات للمبادئ الأساسية التي تقوم على أساسها العلاقات الدولية المعاصرة، وهي المبادئ التي تشكل أساس الميثاق ووثيقة هلسنكي الختامية. وإذا ما سمحنا لهذا الواقع - إما بافتقارنا إلى الحسم أو بسوء تصرفنا - أن يثبت نفسه فإننا سنكون قد أرسينا بوضوح سابقة خطيرة للغاية لمنطقة البلقان وما يتجاوزها وسمحنا للأحداث بأن تتجه وجهة خاطئة.

ورغما عن كل المحادثات والمقررات والإعلانات والقرارات العديدة، وخطط السلم المتعددة التي صيغت ولم تنفذ على الإطلاق، ها هو المجتمع الدولي يواجه الفشل مرة أخرى كما يتبين من الأحداث الأخيرة.

لقد تأثرت الحالة بالتأكيد بالافتقار إلى وجود إرادة سياسية وراء الجهود الرامية إلى إيجاد الحلول، وبالتباين في وجهات النظر، وبعدم وجود إجراء سريع وحاسم لغرض تنفيذ التدابير المقررة، وهذه العوامل قد شجعت القومية الصربية العدوانية. ومن الواضح أيضا للجميع أن الموقف تجاه حظر الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا السابقة لم يلحق الضرر إلا بضحايا الصراع أي البوسنيين. ونحن نرحب بمبادرة الولايات المتحدة إلى طرح مشروع قرار على مجلس الأمن برفع حظر الأسلحة عن البوسنة والهرسك، ونحث المجلس على النظر في هذا الأمر على نحو جدي.

إن رفض الجانب الصربي التعاون مع المجتمع الدولي، وتعنته وعدم قبوله لأية خطة للسلم ولجميع القرارات والمقررات قد أدى بالمجتمع الدولي قبل فترة من الزمن إلى النظر في أمر اللجوء إلى اتخاذ التدابير المناسبة بموجب الميثاق. ولقد وقعت انتهاكات عديدة للمجال الجوي للبوسنة والهرسك وللمناطق الآمنة، ومنطقة الحظر حول سراييفو، كما شاهدنا أخيرا. وبشكل عام، فإن الطريق المسدود الذي أقتيد إليه المجتمع الدولي، والانتهاكات المتعاقبة لجميع المعايير التي تحكم العلاقات الدولية يتطلبان أكثر من مجرد الضربات الجوية المتقطعة التي تسددها منظمة حلف شمال الأطلسي، والتي هي في واقع الأمر بمثابة تحذير للمعتدين وليست عقابا لهم.

لقد كان الرفض الصربي هو المسؤول أيضا عن فشل جهود فريق الاتصال في إيجاد حل للأزمة. ومن الجلي تماما أنه بدون حزم المجتمع الدولي وبدون اللجوء إلى مزيج من الدبلوماسية المكثفة وغيرها من الوسائل ذات الصلة، فإن فرص السلم ستكون أبعد منالا حتى مما هي عليه الآن.

لكن هناك شيئا أساسيا يجب القيام به هو تنفيذ التدابير التي تم اقرارها بالفعل. فهذا هو السبيل الوحيد للتعامل مع أولئك الذين يتنكرون للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وينتحلون لأنفسهم حقا في تقرير مصير الآخرين. يجب أن تكون هذه هي الرسالة التي توجه إلى المعتدي، فذلك هو السبيل الوحيد لإحقاق الحق وبلوغ الحل المنشود.

لقد أيدت ألبانيا بلا تحفظ إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة، وهي تطالب بسرعة تنفيذ ولايتها. فمن الحتمي تماما أن يقدم إلى المحاكمة أولئك المسؤولون عن "التطهير العرقي" في يوغوسلافيا السابقة وأن يلقوا، فردا فردا، الجزاء المناسب مما يؤكد إصرار المجتمع الدولي على عدم التسامح مع "التطهير العرقي" أو أية جرائم أخرى ترتكب ضد الإنسانية.

إن اعتماد مجلس الأمن للقرار ٩٤٣ (١٩٩٤) بشأن تخفيف الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود، بينما لم تكن قد أوفت بالشروط الأساسية اللازمة حتى لمجرد مناقشة موضوع رفع الحظر، كان تساهلا حيال نظام ميلوسفيتش، يلقي ظلالا من الشك على إمكانية حسم الأزمة اليوغوسلافية وإقامة سلم دائم في المنطقة بأكملها. إننا نأمل في ألا تثبت الأيام أن ذلك الإجراء قد جاء سابقا لأوانه، وفي أن يحقق النتيجة المرجوة. لكن نظام بلغراد، بوصفه الطرف الوحيد المسؤول عن العدوان وملهمه ومؤازره، على بينة تامة بماهية الإجراءات التي يتعين عليه اتخاذها لتحقيق رخاء شعبه والعودة إلى أسرة الأمم. ومن الواضح أيضا أنه ما لم يتخل هذا النظام عن تنفيذ مذكرة أكاديمية العلوم في صربيا، ويعلن الاعتراف بجمهوريات يوغوسلافيا السابقة داخل الحدود المعترف بها دوليا، ويبدي احترامه لرغبة شعب كوسوفو الألباني، فإننا ينبغي ألا ننظر في أمر رفع نظام الجزاءات عن صربيا والجبل الأسود وإعادتها إلى أسرة الأمم.

من الشائع المعروف أن الوقاية خير من العلاج. فالوقاية أسهل، كما أنها أقل تكلفة وهذا اعتبار له أهميته من زاوية مشكلة تعد من أكثر المشكلات التي تواجه المنظمة إلحاحا.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأن كوسوفو التي يعيش بها أكثر من مليونين من ذوي الأصل الألباني، مهددة على نحو متزايد باندلاع صراع فيها. ومن الضروري اتخاذ التدابير الكفيلة بايجاد وجود دولي مناسب هناك للحيلولة دون وقوع مأساة أفدح. ولا بد من الاعتراف أنه منذ طرد بعثة مؤتمر الأمن والتعاون من أوروبا، لم تتخذ أي خطوات لتحقيق عودتها - وهي عودة حبذها المجتمع الدولي دائما - ولم يحرز أي تقدم في سبيل تحسين الحالة في كوسوفو. بل على النقيض من ذلك، تفيد التقارير التي أصدرتها اللجنة الثلاثية التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في أعقاب زياراتها لكوسوفو، أن الحالة هناك مثيرة للانزعاج حيث أن العنف والقمع الصربيين هناك قد تكثفا منذ آب/أغسطس ١٩٩٣.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة لديها القدرة على اتخاذ تدابير وقائية في كوسوفو لتفادي إندلاع صراع هناك. فالتدابير التي لم يتسن اتخاذها في الأنحاء الأخرى من يوغوسلافيا السابقة لا بد من اتخاذها بسرعة وعلى نحو فعال في كوسوفو.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي التام لمشروع القرار الذي نأمل في أن يعتمد بأغلبية ساحقة.

السيد أندريف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعتبر الحرب في البوسنة والهرسك من أخطر الصراعات الدائرة في الوقت الحالي، وهي تمثل في حد ذاتها تحديا للأمم المتحدة في نهاية القرن العشرين. ومن الأهمية الحيوية بمكان بالنسبة لبلدي، وهو بلد مجاور لتلك المنطقة المضطربة، التوصل إلى حل سريع ودائم وعادل لهذه المشكلة على أساس اتفاق يلقى قبولا متبادلا ولا تكون له أية عواقب سلبية بالنسبة لمستقبل المنطقة.

ومن الواضح أنه لكي يتحقق هذا الهدف لا بد من اتخاذ خطوة حاسمة لوضع نهاية فورية للحرب. وعلى جميع الأطراف في هذا الصراع أن تقدم التنازلات الضرورية لبلوغ هذه الغاية. ولا بد من وقف الأعمال العدائية دون إبطاء لأنه من غير الممكن تصور تنفيذ أي قرار سياسي مثمر في غيبة هذا الشرط المسبق. وستواصل بلغاريا دعم جهود المجتمع الدولي في هذا الاتجاه.

ولقد كشفت الحرب في البوسنة والهرسك عن الكثير من المشاكل الهامة والمعقدة، التي سيؤثر حلها في رأينا، على النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في الحالات المماثلة التي قد تنشأ في المستقبل، وهي حالات لا نتمنى حدوثها.

أولا، إننا نشهد الممارسة البشعة "للتطهير العرقي" في البوسنة والهرسك. وترى بلغاريا أن هذه الممارسة غير مقبولة وأنها ستشكل سابقة لا يمكن التنبؤ بعواقبها، ليس فقط بالنسبة للدول الجديدة التي ظهرت على أراضي يوغوسلافيا السابقة، بل أيضا بالنسبة لمنطقة البلقان بأسرها. وإذا ما تركت هذه العملية دون أي رد فعل من المجتمع الدولي، فإن ذلك سيكون بمثابة قبول صامت لسياسة الأمر الواقع. وسوف يعني ذلك أيضا التغاضي عن عمليات الاستيلاء على أراضي جديدة بالقوة العسكرية. وبلغاريا لا يمكن أن تؤيد هذا العمل.

ثانيا، نحن نرى أن سلوك جميع البلدان المجاورة لمنطقة الصراع ينبغي أن يكون موجها إلى تسوية هذا الصراع، واستنادا إلى تجربتنا التاريخية فقد أهبنا بجميع بلدان البلقان أن تمتنع عن المشاركة بأي قوة عسكرية في أية أعمال قتالية في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ونحن من جانبنا ذهبنا إلى ما هو أبعد من ذلك بإعلاننا بأننا لن نشترك في أية أنشطة عسكرية على أراضي يوغوسلافيا السابقة، لا بطريق مباشر ولا بطريق غير مباشر، ولا حتى تحت رعاية الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن موقفنا هذا ليس ناجما عن عدم تأييد جهود المنظمة. ولكن معرفتنا لتاريخ المنطقة ورغبتنا في المساهمة في عملية السلم هما اللتان يحددان الموقف الذي أشرت إليه توا. ولهذا السبب، أعلنا أننا ضد تكوين أي محور، مهما كان نوعه، في المنطقة لأننا نعتبر ذلك من ممارسات الماضي.

ثالثا، نحن نشعر بقلق إزاء إمكانية امتداد الصراع إلى جهات أو بلدان أخرى في المنطقة، وخاصة إلى الجنوب الشرقي. فالسلم هش تماما هناك، ولهذا نحن نؤيد اللجوء بشكل كامل إلى أدوات الدبلوماسية الوقائية. وبالتالي، نرى أن تواجد قوة الأمم المتحدة للحماية في مقدونيا مثال طيب لذلك، نظرا لأن هذه القوة تستخدم كعامل لإشاعة الاستقرار وتساعد في حصر الصراع في المنطقة ومنع إمكانية امتداده.

وفي ضوء موقف بلدي المبدئي بتأييد الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل للصراع، فقد رحبت بلغاريا بتعاون هذه المنظمة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي لبلوغ هذه الغاية. بل إن الأهم من ذلك أن هذا التعاون يرسل إشارة واضحة بأن التوصل إلى حلول تلقى قبولا متبادلا أمر مستطاع عندما يتخذ المجتمع الدولي خطوات نشطة ومنسقة.

لقد كان توقيع اتفاقات واشنطن خطوة هامة في العملية الايجابية لحسم الصراع، ونأمل في أن تستكمل تلك العملية على الرغم من الصعوبات القائمة.

وعلى هذا الأساس، نحن نؤيد الدور الهام الذي تضطلع به قوات حفظ السلام التي تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، فإننا إذ نبت في مشكلة تكوين قوة الأمم المتحدة للحماية، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار ضرورة زيادة عدد أفراد هذه القوة وفقا لقرار مجلس الأمن ٩٠٠ (١٩٩٤) فضلا عن احتمالات تحقيق الاستقرار مستقبلا في المنطقة؛ وعلينا أن نتجنب تشجيع قيام بيئة إلى تزايد الشكوك والمطالب المتبادلة مما يؤدي إلى نشوء صراعات "باردة" أو "ساخنة" جديدة.

وقد أعلنت بلغاريا عن تأييدها لخطة السلم المقدمة من فريق الاتصال. ونرى أنها تشكل أساسا طيبا لتنازل يتيح التوصل إلى حل سلمي للصراع، وقد يشكل رفض الصرب البوسنيين قبول هذه الخطة العقبة الكأداء على طريق تحقيق السلم في المنطقة؛ ونرى أنه يتعين على قادتهم أن يتحملوا مسؤولية جسيمة في هذا الصدد. ونحن ندعوهم مرة أخرى إلى أن يقبلوا مقترحات فريق الاتصال، التي تفتح الآفاق لإحياء التعاون في المنطقة كما أنها ستساعد على

الإدماج التدريجي لدول البلقان في العمليات والهياكل الأوروبية.

وفي الوقت نفسه، ما زالت بلغاريا تعرب عن أملها في أن يزن بدقة أعضاء فريق الاتصال، لا سيما الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، مزايا ومساوئ رفع حظر الأسلحة بالنسبة لحكومة جمهورية البوسنة والهرسك. فقد يؤدي تدفق أسلحة جديدة إلى تصعيد الأعمال العدائية في البوسنة والهرسك، وإلى احتمال انتشارها إلى أراض مجاورة أخرى.

ونتيجة للتعاون الطيب فيما بين أعضاء فريق الاتصال، لاحظنا مؤخرا بعض العناصر المشجعة في موقف جمهورية يوغوسلافيا السابقة (صربيا والجبل الأسود) من الصراع في البوسنة والهرسك. ونظرا إلى وزع المراقبين الدوليين على طول الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأراضي البوسنة والهرسك الواقعة تحت سيطرة الصرب البوسنيين، أصبح بالإمكان تعليق بعض الجزاءات. وهذه خطوة إيجابية على الطريق المؤدي إلى الرفع الكامل للجزاءات، التي تشكل عبئا ثقيلا على اقتصاد بلدي.

وختاما، أود أن أعلن مرة أخرى عن استعداد بلغاريا للإسهام في جهود المجتمع الدولي في عملية التوصل إلى حل سلمي دائم للصراع في البوسنة والهرسك.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التطورات الحادثة في جمهورية البوسنة والهرسك منذ بداية الحرب فيها تثير مشاعر الحزن والأسى في الجمهورية التشيكية. وقد تكرر الإعراب عن مشاعر الشعب التشيكي في بيانات عديدة أدلى بها الرئيس فاكلاف هافيل ووزير الخارجية جوسيف زييلينيتش في هذه القاعة بالذات وفي مجلس الأمن أيضا. كما تم التعبير عنها في مساهمة الجمهورية التشيكية بنحو ١ ٠٠٠ رجل في قوة الأمم المتحدة للحماية، وفي الاستعداد الذي أبدته منذ وقت طويل لنقل وحدة من قواتها إلى مسرح العمليات في البوسنة. ولعل ذلك يتجلى بشكل أوقع في الجهود الخاصة التي يقوم بها المواطنون التشيك الذين أرسلوا الشاحنات، واحدة بعد أخرى، محملة بمواد الإغاثة إلى شعب البوسنة والهرسك.

لذلك، لا يمكن أن يشك أحد في الدوافع التي تشكل سياسات الجمهورية التشيكية. لقد أيدنا وحدة الجمهورية وسلامتها الإقليمية تأييدا راسخا. ورحبنا باقامة الاتحاد. وشجبنا بشدة عمليات "التطهير العرقي". وطوال الأزمة، ظلت السلطات التشيكية على اتصال رفيع المستوى بقادة جمهورية البوسنة والهرسك.

ومما يشجعنا حدوث عدد من التطورات الايجابية في جمهورية البوسنة والهرسك منذ أن تكلمنا في هذا المحفل قبل عام. فقد أدى إنشاء اتحاد البوسنة والهرسك الذي يضم المناطق البوسنية والكرواتية من البلاد، وتوطده التدريجي، إلى نتائج بعيدة الأثر. فعلى الجانب العسكري، أدى إلى إنهاء القتال بين الأشقاء. وعلى الجانب الإنساني، حسن من حالة الآلاف من الناس الذين كانوا قبل عام أسرى لليأس في موستار وأماكن أخرى. وعلى الجانب السياسي، دلل على أن مبدأ التعايش بين المجموعات الإثنية المختلفة ما زال حيا حتى في ظل ظروف المحنة البالغة القسوة تلك.

وهذا الاتحاد لا يزال مفتوحا لانضمام المناطق التي يسيطر عليها الصرب في الجمهورية، ولكن أثره تمثل في زيادة عزلة هذه المناطق، إذ لم يعد بوسع أولئك الذين نصبوا أنفسهم زعماء لها أن يستغلوا الخلافات بين البوسنيين والكروات.

على أن عزلة الصرب البوسنيين أصبحت أشد فأشد عندما قبلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) خطة فريق الاتصال وأغلقت حدودها مع جمهورية البوسنة والهرسك. ونرى الآن أن أفضل مخرج هو على وجه التحديد مواصلة وتشديد عزلة الصرب البوسنيين. وهذا هو السبب ليس فقط في تأييد الجمهورية التشيكية في ايلول/سبتمبر الماضي لقرار مجلس الأمن ٩٤١ (١٩٩٤)، الذي أدان مرة أخرى "التطهير العرقي" وما يتصل به من ظواهر مستخدما صياغة مشابهة إلى حد كبير لصياغة مشروع القرار المعروض اليوم، وإنما أيضا في اشتراكها في تقديم مشروع قرار مجلس الأمن ٩٤٢ (١٩٩٤)، الذي شدد الجزاءات على الصرب البوسنيين. وسيتلقى مجلس الأمن، خلال يوم أو يومين شهادة أخرى من رئيس المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة بشأن نتائج عملية مراقبة الحدود. ولم نسمع، حتى الآن، شيئا ملموسا يثير الشكوك في أمر جدية جمهورية

يوغوسلافيا السابقة في إبقاء الحدود مغلقة. ولتسمحوا لي بأن أكرر أن عزل الصرب البوسنيين ليس غاية في حد ذاته بل هو بالأحرى محاولة لإرغامهم على قبول الترتيبات الإقليمية التي اقترحها فريق الاتصال لجمهورية البوسنة والهرسك.

وقبل ستة أسابيع، وخلال مناقشة القرارات التي أشرنا إليها، أبرزنا نقطة كررها وزير خارجيتنا أيضا خلال المناقشة العامة هذا العام: وهي أن اعتراف الدول العديدة القائمة في المنطقة بعضها ببعض داخل الحدود المعترف بها دوليا لكل منها سيكون أجدى الخطوات القادمة لتسوية الحالة في يوغوسلافيا السابقة. ومن الآثار الفرعية لإغلاق جمهورية يوغوسلافيا السابقة لحدودها مع جمهورية البوسنة والهرسك أن هذا الإجراء يعادل الاعتراف على أساس الأمر الواقع على الأقل بالحدود التي تتقاسمها هاتان الدولتان. ولا شك أنه ينبغي أن يتلو ذلك دون مزيد من التأخير الاعتراف القانوني بها.

وتدل النقاط التي ذكرتها على ما يكنه وفدي من تعاطف كبير مع القضايا التي يعالجها مشروع القرار المعروض علينا. ومع ذلك، إذا وافقنا على كل فقرة من فقراته العديدة الأخرى، سنظل نواجه صعوبات بصدد الفقرة ٢٢ من المنطوق. وهي صعوبات إجرائية وفنية ومضمونية.

فأولا، فيما يتصل بالصعوبات الإجرائية، أن مجلس الأمن يوشك الآن بدوره على بحث مشروع قرار يتعلق برفع حظر الأسلحة عن جمهورية البوسنة والهرسك. وستكون المناقشة جادة للغاية، ولا أريد أن استبق نتائجها. ومع ذلك، فإن الجمهورية التشيكية، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، لا تود أن تلزم نفسها بشيء في تلك المناقشة مقدما، حتى لو كان ذلك مجرد التزام أدبي بتصويتها لصالح مشروع قرار في الجمعية العامة يدعو مجلس الأمن إلى التوصل لنتيجة معينة.

ثانيا، توجد صعوبة فنية. إذ لا تعتقد الجمهورية التشيكية أن من المفيد لمجلس الأمن اتخاذ قرار ملزم بتطبيق تدابير معينة في وقت محدد في المستقبل. وقد طرحنا هذه النقطة مؤخرا عند مناقشة مسألة مواصلة الجزاءات المفروضة على العراق. ولم نجد من الحكمة، في ذلك الحين أيضا، أن يتخذ المجلس قرارا ملزما، بشأن سبيل معين للعمل ينتهج بعد ستة أشهر أيا كانت المشروطيات المصاحبة لذلك. لقد ارتأينا حينئذ أن ذلك النهج ليس حكيما، ونرى الآن أيضا أنه غير حكيم.

ثالثا، فيما يتعلق بالصعوبة المضمونية التي نعتبرها الأكثر أهمية، لا تؤمن حكومتي بأن رفع حظر الأسلحة سوف يحسن الحالة بوجه عام إذ لا يمكن النظر إلى الحالة في البوسنة والهرسك بمعزل عن غيرها. ونرى أن الحالة في المنطقة بأسرها ستتدهور. ونخشى أن القتال سيتصاعد بذلك في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، وأنه سيشمل العديد من المناطق المحمية للأمم المتحدة في كرواتيا، وأنه سيعرض قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة للخطر ويعوق المساعدة الإنسانية. ولهذه الأسباب جميعا، سيمتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار.

السيد طاهر (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما برح موقف بنغلاديش ازاء الحالة في البوسنة والهرسك ثابتا وقاطعا. ونحن ملتزمون التزاما عميقا بتعزيز جميع الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية تفاوضية لاستعادة السلم في أراضي البوسنة والهرسك بأكملها والحفاظ على وحدتها وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا، بما في ذلك جميع المناطق المحتلة.

ولا يسعنا إلا أن نؤكد بقوة أن مصير البوسنة والهرسك ليس وحده المعرض للخطر، وإنما أيضا مصير جميع الدول الأضعف والأصغر الأعضاء في هذه المنظمة العظيمة. والنقطة المطروحة في هذا المحفل هي مصداقية الأمم المتحدة ذاتها، وبوجه خاص مجلس الأمن في دعم المبادئ الثابتة للميثاق - ونقصد في هذه الحالة سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، وبوجه خاص عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق استعمال القوة. كما أن احترام حقوق الإنسان وحرمة الحدود يشكل جزءا لا يتجزأ من هذه المبادئ ومن السعي لإيجاد أي حل سياسي دائم. وغني عن القول أن بنغلاديش تؤكد تماما من جديد على الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى حق ينطبق بوجه خاص على الحالة الحاضرة في البوسنة والهرسك، ألا وهو الحق المتأصل في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق.

ولا تزال الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك مدعاة للقلق العميق، خاصة في أعقاب تاريخها الماضي والاستمرار الحالي للأعمال العدائية المتفشية بدون استفزاز ولأعمال القصف العشوائي واستخدام الغازات السامة، وخنق المدن الرئيسية والمناطق الآمنة والمناطق المحظورة بضرب الحصار عليها، وارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي تعد من قبيل الإبادة الجماعية. ولا يشك أحد في أن الهدف لا يقل عن التقطيع المنظم لأوصال بلد هو دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة.

وقد رحبنا بجهود مجلس الأمن وفريق الاتصال لإرساء أساس التسوية السلمية في ظروف صعبة، بما في ذلك ترتيبات وقف إطلاق النار والتدابير الرادعة. ومع ذلك، لا مفر من الاحساس بأن الاستجابات لهذه الحالة المتطورة كثيرا ما كانت شحيحة جدا ومتأخرة جدا. فلقد كانت سماتها المميزة هي التردد، والتبرير بعد وقوع الواقعة، والاستجابة المتجزأة لكل حالة على حدة، وعدم استباق الأحداث، والافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ القرارات المتخذة. وهذا النهج لم يردع الصرب على أي نحو بل شجعهم على الاستمرار في التعدي على الأراضي، والتصرف برياء متعمد وتجاهل الاتفاقات. فانتهاكات وقف اطلاق النار، والهجمات غير المستفزة على أفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، وتشديد الحصار على سراييفو، كل هذه أمور مستمرة وهدف إنفاذ الوقف الشامل للقتال وتوسيع نطاق الملاذات الآمنة في شتى أنحاء البوسنة والهرسك لا يزال بعيدا من التحقيق. والبؤس والمعاناة الإنسانية مستمران على نطاق لم يسبق له مثيل بوجود الآلاف من اللاجئين والمشردين.

لقد سعت الجمعية العامة من خلال قراراتها إلى أن تؤدي دورها كضمير للإنسانية في تناول الحلول العلاجية. ومازال التباين كبيرا بين المعيار الذي وضعته الجمعية، والإجراءات التي يتخذها المجلس. ومن الأهمية الحيوية لمجلس الأمن أن يتخذ على كافة الجبهات وبأسلوب متضافر ومنسق، تدابير علاجية هادفة سواء كانت تدابير سياسية أو عسكرية أو قانونية أو اقتصادية أو إنسانية.

وفي هذا السياق، تود بنغلاديش أن تلقي الأضواء على ما تعتبر أنه عناصر أساسية من أجل التحرك صوب حل للمشكلة.

فأولا وقبل كل شيء، أكدنا جميعا، مرارا وتكرارا على ضرورة الحفاظ على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للبوسنة والهرسك وحمايتهما. وينبغي إعادة إدماج جميع أجزاء البوسنة والهرسك الموجودة تحت السيطرة الصربية مع بقية هذا البلد. إن أي محاولة لإدخال الأراضي المحتلة تحت أي شكل من أشكال الإشراف أو أي نظام إداري تابع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مما يعد إسهاما في الاحتلال القائم بالفعل، تكون محاولة واجبة الرفض باعتبارها منافية للقانون. وبالمثل، فإن جميع التصرفات والإعلانات التي تصدر في ظل الإكراه تعد لاغية وباطلة، وبخاصة فيما يتعلق بملكية العقارات والأراضي.

ثانيا، ينبغي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تبرهن على حسن نواياها بإجراءات صحيحة لرد الحق إلى أصحابه الشرعيين. وينبغي عليها أن تقيم الدليل على دعمها المعلن لاقتراح السلم الذي قدمه فريق الاتصال، وذلك بإظهار استعدادها للاعتراف على صعيد ثنائي بالبوسنة والهرسك؛ وأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك وقف أي دعم عسكري أو لوجستي إلى صرب البوسنة؛ وأن تحترم السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، وأن توقف أي جهود ترمي إلى ضم الأراضي المحتلة تحت لوائها. إن عدم مراعاة هذه التدابير الأساسية ينبغي أن يؤدي على الفور إلى إنهاء التعليق الجزئي للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ثالثا، أيدت بنغلاديش دوما وبقوة رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على البوسنة والهرسك، وفقا للضمانات التي وضعها الميثاق لجميع الدول في المادة ٥١. وفي هذا الصدد، نحن نرحب بالعرض التوفيقي الذي تقدمت به جمهورية البوسنة والهرسك والذي يقضي بالاقرار القانوني لرفع الحظر على توريد الأسلحة، مع إرجاء سريان ذلك لمدة لا تزيد على ستة أشهر. وفي رأينا بعد ترو أنه في غياب الضغط المستمر على كل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصرب البوسنة، سيظل التقدم صوب تسوية سلمية أمنية بعيدة المنال.

رابعا، إننا نؤيد بقوة حماية المناطق المحظورة وتوسيعها حتى يمكن اعتبار كل أراضي البوسنة والهرسك ملاذا آمنا.

خامسا، إننا نعتقد أن من المهم أن تُعزز قوة الأمم المتحدة للحماية، ليس فقط من حيث العدد، ولكن أيضا من حيث ولايتها المحددة لردع العدوان، وحماية المناطق المحظورة ووقف سبل الوصول غير المشروع للسلع والمهربات على طول الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وينبغي منح الأمم المتحدة وموظفي قوة الأمم المتحدة للحماية حق الوصول بلا عراقيل إلى كل مناطق البوسنة والهرسك، وبخاصة لضبط ووقف "التطهير الإثني" وحملة الإرهاب المتواصل التي لا تزال مستمرة.

سادسا، على الجبهة الإنسانية، ينبغي بذل قصارى الجهود لتيسير تدفق المساعدة الإنسانية دون عوائق ولا سيما في المناطق الآمنة، واتخاذ تدابير من أجل إعادة البوسنة والهرسك إلى حالتها الطبيعية وتأهيلها وإعادة تعميرها. وينبغي اتخاذ إجراءات فورية لإعادة فتح مطار توزلا. وينبغي تفكيك معسكرات الاحتجاز والاعتقال التي أقامها الصرب، ومنح لجنة الصليب الأحمر الدولية والمؤسسات الإنسانية حرية الوصول للتحقق من حسن حالة جميع السجناء في هذه المعسكرات. وينبغي أن يكفل لجميع اللاجئين والنازحين الحق في العودة إلى ديارهم طواعية في سلامة وكرامة.

وأخيرا، ترحب بنغلاديش بإنشاء المحكمة الدولية للمحاكمة على جرائم الحرب التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة. إننا نؤيد أيضا تأييدا كاملا مطالبة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بناء على أمر محكمة العدل الدولية، بأن تتخذ كل ما في وسعها من التدابير لمنع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

إن الهدف الأساسي للمجتمع الدولي هو أن يساعد الأطراف على التوصل إلى تسوية تفاوضية مقبولة من جميع الجوانب. ونظرا لما اشتهر به صرب البوسنة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من تاريخ طويل في الرياء والرجوع ما سبق أن وافقوا عليه، فإننا نعتقد أنه ينبغي مواصلة ممارسة الضغط وتكثيفه. إن الامتناع عن التحرك قدما ينبغي أن يقترن بخطوات لتشديد الجزاءات، وتوطيد المناطق المحظورة وتوسيعها ورفع الحظر على توريد الأسلحة.

ان بنغلاديش تؤيد تأييدا تاما مشروع القرار A/49/L.14/Rev.1، ويسعدها أن تكون أحد مقدميه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

سوف نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/49/L.14/Rev.1.

وأود أن أعلن أن البلدان التالية قد أصبحت من مقدمي مشروع القرار: اريتريا، وانتيغوا وبربودا، وقيرغيزستان، ومالي، واليمن.

ويود كثير من الممثلين إلقاء بيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت. هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق، وتلقيها الوفود من مقاعدها.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن وفد الاتحاد الروسي لا يستطيع أن يؤيد مشروع القرار A/49/L.14/Rev.1، بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، نظرا لأن الوثيقة تتسم بطابع متحيز وغير متوازن، مع إخفاقها في التعبير تعبيرا كافيا عن مدى تعقد الحالة.

لقد جرت مناقشتنا بشأن مشروع القرار إزاء خلفية تجدد خطورة الحالة في البوسنة والهرسك، والعنف المكثف على نطاق واسع من جانب قوات الحكومة. وينبغي التنويه بأن الجرائم التي ارتكبتها تلك القوات في البوسنة والهرسك في منطقة بيهاتش تشكل تحيا صريحا لما قرره مجلس الأمن في قراره ٩١٣ (١٩٩٤)، الذي تدعو الفقرة ٤ منه إلى:

"إنهاء أي أعمال استفزازية مُرتكبة من أي طرف كان في المناطق الآمنة وحولها".

ولا يسعنا إلا أن نعبر عن قلقنا إزاء النزوح الضخم للسكان المدنيين في المنطقة، كما لا يمكن أن نتجاهل تدهور الموقف في سراييفو وحولها نتيجة للانتهاكات المتواصلة من جانب حكومة البوسنة والهرسك لنظام المنطقة المجردة من السلاح. وهناك كل ما يبرر الخوف من أنه ما لم يوقف هذا الاتجاه الخطير، فإن حربا أهلية واسعة النطاق في البوسنة والهرسك ستندلع لا محالة مما يقضي على كل أمل في التوصل إلى تسوية سلمية.

وبالنظر إلى هذا التهديد، كان ينبغي أن يتضمن مشروع القرار طلبا إلى جميع الأطراف في البوسنة بأن تتوقف عن أي نشاط عسكري. وعدم وجود هذا النص - الذي كان واردا في قرار العام الماضي - هو على وجه التحديد ما يدعونا إلى التفكير.

فبدلا من إدراج هذا النص في مشروع القرار، ينحى بكل اللائمة عن الحالة في البوسنة والهرسك، كالمعتاد، على الصرب - البوسنيين، ونحن بالطبع لا نهون من شأن مسؤولية الطرف الصربي البوسني عن التطورات الخطيرة في أحداث البوسنة والهرسك ولا من رفضه اعتماد خريطة التسوية الإقليمية الواردة في اقتراح فريق الاتصال. بيد أننا لا يمكننا أيضا أن نغمض أعيننا عن حقيقة أن الأطراف البوسنية الأخرى تتحمل جانبا كبيرا من المسؤولية، ليس فقط عن الأعمال الاستفزازية والعدوانية التي أشرت إليها من قبل، بل أيضا عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والتحرش بالأقليات على نحو يذكرنا بممارسة "التطهير الإثني" التي أدانها المجتمع الدولي.

من المذهل أن مشروع القرار يتجاهل الواقع الجديد في عملية التسوية اليوغوسلافية، الذي اكتسب اعترافا دوليا - وعلى الأخص في قرارات مجلس الأمن. ونعني هنا، بالطبع، إغلاق بلغراد الحدود مع البوسنة والهرسك. وأقول عرضا أنه، في سياق تنفيذ مشروع القرار هذا تنفيذا فعالا وخاضعا للمراقبة، لا يسعنا إلا أن نشعر بالدهشة إزاء ما ورد في مشروع القرار عن الأنشطة المزعومة الرامية إلى "تحقيق دمج أراضي البوسنة والهرسك المحتلة" في النظم الإدارية والنظم الأخرى لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ويتضمن مشروع القرار بشكل عام عددا من الأحكام التي لا تمت بصلة لموضوع هذا البند بالذات من بنود جدول الأعمال. فالفقرة ١٢، على سبيل المثال، تثير قضايا تدخل في صميم السلطان الداخلي لدولة أخرى، ولا يصح أن تكون موضوع بحث في الأمم المتحدة، شيء آخر محير هو الصياغة المستخدمة في وصف الحالة في البوسنة والهرسك على أنها "عدوان" والمناطق الواقعة تحت سيطرة الصرب البوسنيين على أنها "أراض محتلة".

أما عن الطلبات المتعلقة برفع الحظر المفروض على إمدادات السلاح إلى البوسنة والهرسك، فأود أن أؤكد أن روسيا ترى، في توافق تام مع بلاغ جنيف الصادر في ٣٠ تموز/يوليه عن وزراء الخارجية الأعضاء في فريق الاتصال، أن هذه الخطوة غير مستصوبة على الإطلاق، لأن تنفيذها في هذه المرحلة ستترتب عليه نتائج سلبية للغاية بالنسبة للتسوية السياسية، ولعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، وللاستمرار في توفير المعونة الإنسانية لسكان البوسنة والهرسك.

وبناء على ما تقدم، سيمتنع الوفد الروسي عن التصويت على مشروع القرار في مجموعه؛ وإذا طرحت فقرات معينة لتصويت منفصل، وخصوصا الفقرات ١٢ و ١٥ و ٢٢ و ٢٣، سيصوت وفدي ضدها جميعا.

ختاما، اسمحوا لي أن أذكر بأن روسيا ما فتئت، منذ بداية الأزمة في يوغوسلافيا السابقة، تضطلع بدور نشط في جهود المجتمع الدولي للنهوض بتسوية سياسية للصراع البوسني. وما زلنا نفترض أن تكون خطوات الأمم المتحدة موجهة نحو دعم الجهود السلمية التي يبذلها فريق الاتصال لاقناع الأطراف بقبول اقتراحات الفريق. وما زلنا على اقتناعنا بأن هذه الاقتراحات، إلى جانب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هي الأساس الواقعي لتسوية سلمية مستقرة تقوم على مبادئ العدالة والحياد والحقوق المتساوية لجميع الأطراف.

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تدين بنن ووفدها بلا تحفظ أي عمل وحشي وأي انتهاك لحقوق الإنسان في أي مكان في العالم. ومثل هذه الأعمال والانتهاكات كانت القدر اليومي للشعب البوسني طيلة السنوات الثلاث الماضية. و "التطهير الإثني" ممارسة كريهة لا يمكن أن تتغاضى عنها أية حكومة مسؤولة. وبنن تدعو إلى سلام فوري ودائم، ولكن ليس سلاما مشيدا على القبور.

لذا، فإننا نرحب بخطة السلم التي وضعها فريق الاتصال وأيدها المجتمع الدولي بأسره. كما يرحب وفدي بقرار حكومة البوسنة والهرسك النبيل والشجاع بقبول هذه الخطة التي تعد أساسا جادا لاستعادة السلم والأمن لا في هذا البلد الشهيد فحسب، بل في منطقة البلقان برمتها. ويصعب علي وفدي أن يفهم السر في رفض

الصرب البوسنيين هذه الخطة، وهو يدين هذا الموقف الذي أقل ما يمكن أن يوصف به هو أنه موقف خطير. فكيف سيتمكن الصرب البوسنيون من إجراء مفاوضات سياسية مع الأطراف المعنية الأخرى إذا تمادوا في هذا العناد المتشنج؟ وقد سعدت بنن بقرار سلطات بلغراد قبول خطة السلم وإغلاق حدود بلدها احتراما لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بقراره ٧١٣ (١٩٩١).

إن مهمة الأمم المتحدة التي كلفها بها الميثاق هي تعزيز السلم وليس حشد كل العناصر المشجعة للحرب. لهذا السبب، ومع أننا نؤيد بشكل عام الأحكام الواردة في مشروع القرار A/49/L.14/Rev.1، لا يستطيع وفدي أن يؤيد الفكرة الواردة في الفقرة ٢٢ والتي تشجع:

"مجلس الأمن على إيلاء كل اعتبار واجب وإعفاء حكومتي جمهورية واتحاد البوسنة والهرسك من حظر توريد الأسلحة والمعدات العسكرية".

ووفدي يحث مقدمي مشروع القرار على أن يضعوا في اعتبارهم كل النتائج المترتبة على هذه الفقرة التي قد يؤدي تنفيذها إلى زيادة خطيرة في تدفق الأسلحة، ويجعل من منطقة البلقان مرة أخرى، ويا للأسف، برميل بارود لعينا. وما الذي سيكون عليه مصير أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية في جمهورية البوسنة والهرسك لو دخل السلاح بلا ضابط كما تلمح الفقرة التي أشرت إليها توا؟

إن الحالة ما زالت متفجرة في ذلك البلد. ولم يتغير شيء يذكر منذ اتخاذ مجلس الأمن قراره ٧١٣ (١٩٩١). فما برحت شعوب تلك الدول الجديدة تعاني، وستظل تعاني أكثر، إذا تسرعت جمعيتنا، التي لم تسترد بعد كامل مصداقيتها، في رفع الحظر عن توريد الأسلحة كما ينص مشروع القرار. أرجو ألا نتعامى عن الحقائق. وينبغي ألا نتأثر إلا بالاعتبارات التي يرجح أن تساعد على تخليص سكان البوسنة والهرسك من ويلات الحرب ومن الأهوال والجرائم بجميع أنواعها.

وتؤكد بنن من جديد على موقفها الذي سبق أن عبر عنه في هذه القاعة وزيرها للشؤون الخارجية والتعاون في ٣٠ أيلول/سبتمبر الماضي والقائل بأن على المجتمع الدولي إزاء تعنت صرب البوسنة أن يكفل حماية سيادة البوسنة وسلامتها الإقليمية والدفاع عنهما. ومن المؤكد أن هذا لن يتأتى بتصعيد القتال أو بإعطاء الإذن بإعادة التسلح.

وتذكر بنن مرة أخرى تأييدها لإنشاء محكمة دولية لمحاكمة مرتكبي الجرائم المتصلة بممارسة "التطهير العرقي" وغير ذلك من الانتهاكات الفادحة لحقوق الإنسان.

وباختصار، تؤيد بلادي الحل السلمي لهذا الصراع الذي طال أمده أكثر من اللازم. ولهذا من اليسير على المرء أن يدرك أن وفد بنن لا يسعه إلا أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/49/L.14/Rev.1.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن انشغال كندا العميق بمحنة الشعب البوسني والتزامنا بالحل السلمي للصراع معروفان تماما. وبينما نؤيد معظم الآراء المعبر عنها في مشروع القرار، لا يمكن لكندا أن تصوت لصالح مشروع قرار يطالب برفع حظر السلاح عن حكومة البوسنة والهرسك. إننا، شأننا في ذلك شأن البوسنة، نرغب في حل سريع للصراع، ولكن لابد أن نشير إلى أن خطة السلام التي وضعها فريق الاتصال تمثل خير أمل في تحقيق نهاية سلمية ودائمة للصراع. وإن بقاء الوضع الراهن ليس حلا مقبولا.

لقد شجعتنا الخطوات الإيجابية الأخيرة، بما فيها قرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بإغلاق حدودها مع صرب البوسنة والسماح برصد العمل بهذا القرار. ويجب علينا أن نتيح مزيدا من الوقت للجزاءات وغيرها من التدابير غير العنيفة لإقناع صرب البوسنة بأن قبول خطة فريق الاتصال في صالحهم.

لقد قرر مجلس الأمن فرض حظر السلاح على جميع أجزاء يوغوسلافيا السابقة لأنه يعتقد أن تخفيض إمدادات السلاح يساعد على تخفيض مستوى القتال ويمكن من انتهاج سبل التسوية السلمية. ولا يزال هذا التحليل سليما اليوم كما كان في ذلك الحين. إن السماح بدخول مزيد من الأسلحة والأنواع الأثقل منها إلى البوسنة من شأنه أن يؤدي إلى خسائر أفدح في الأرواح، وأن يجعل من المستحيل على قوة الأمم المتحدة للحماية إيصال المساعدة الإنسانية للشعب

اليائس في البوسنة، وأن يرغم بلدانا مثل كندا على سحب قواتها.

لا تزال كندا ملتزمة التزاما راسخا بمساعدة شعب البوسنة في التوصل إلى حل سلمي للصراع، ولكن لا يمكننا أن نوافق على مشروع قرار من شأنه أن يؤدي إلى اشتداد القتال وازدياد الخسائر في الأرواح. ولهذه الأسباب، لا يمكن لكندا أن تؤيد مشروع القرار وستمتنع عن التصويت عليه.

السيد لابتسنوك (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن جمهورية بيلاروس تشعر ببالغ القلق إزاء التعقيدات الأخيرة الحاصلة في البوسنة والهرسك. بيد أننا ننطلق من الافتراض بأن التدابير العسكرية لن تساعد على استقرار الحالة في البلقان وقد تكون لها عواقب لا يمكن تصورها.

في هذا الصدد، لا يمكننا أن نؤيد الاقتراح الداعي إلى رفع حظر السلاح عن البوسنة والهرسك، لأن هذه الخطوة ستؤدي إلى زيادة تصعيد القتال، وتهدد عملية المفاوضات بأكملها وتختلق ظروفا يمكن أن تنشر الصراع إلى ما وراء حدود البوسنة والهرسك. ونود أن نصل إذا استطعنا إلى تسوية سياسية للصراع.

وإذ نضع هذا في اعتبارنا، سيمتنع وفدي عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبدأ الجمعية الآن عملية التصويت.

أطرح للتصويت مشروع القرار A/49/L.14/Rev.1. لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: أفغانستان، البانيا، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كرواتيا، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، اريتريا، فيجي، غابون، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الاسلامية)، العراق، اسرائيل، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيرستان، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليتوانيا، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفينيا، جزر سليمان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، اليمن.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، الكاميرون، كندا، الصين، كوت ديفوار، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، أيسلندا، الهند، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، كينيا، لختنشتاين، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، المكسيك، موناكو، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، جنوب افريقيا، اسبانيا، سوازيلند، السويد، توغو،

أوكرانيا، المملكة المتحدة، فنزويلا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

اعتمد مشروع القرار A/49/L.14/Rev.1، بأغلبية ٩٧ صوتا مقابل لا شيء، وامتناع ٦١ عضوا عن التصويت (القرار ٤٩/١٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نستمع الآن إلى الممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم على مشروع القرار الذي اعتمد توا.

هل لي أن أذكر الوفود بأن البيانات التي تلقى تعليلا للتصويت تقتصر على ١٠ دقائق فقط وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ألبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): إن الحالة السائدة في البوسنة والهرسك تسببت في قلق كبير لدى المجتمع الدولي. ولقد تناولت الجمعية العامة المسألة في ثلاث مناسبات، ولكن من سوء الحظ أننا لم نجد حلا لهذا الصراع الصعب والمعقد. ونأسف لأن الحالة المحزنة التي انتهت إليها هذه الدولة العضو في الأمم المتحدة لم تنفرج بعد. بل إن هناك اندلاعات جديدة للعنف المسلح.

وترى حكومة المكسيك أن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وسياسات "التطهير الإثني" وأعمال العدوان الهادفة إلى حيازة الأراضي باستخدام القوة يقوض أساس العلاقات المتحضرة بين الأمم ويؤدي إلى تدهور العلاقات بين الشعوب. كما ترفض المكسيك أي إجراء يحد من الاستقلال السياسي لجمهورية البوسنة والهرسك ومن سلامتها الإقليمية وتقريرها لمصيرها بل من صميم سيادتها.

ونشارك في توجيه نداء قوي إلى جميع الأطراف المعنية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالحالة في البوسنة والهرسك لالتماس حل للصراع بحسن نية.

إن العدوان والعنف اللذين جعلا الظروف المعيشية لملايين البشر لا تطاق يجب أن ينتهيا. فالحوار السياسي والتفاهم، وهما أفضل السبل لتحقيق السلم، يجب أن تكون لهما الغلبة على أهوال الحرب. وبالتالي، فإننا نؤيد جميع الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى حل قاطع لمشكلات البوسنة والهرسك.

إن القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة اليوم يتضمن عدة عناصر ندعمها ونؤيدها تماما. ومع ذلك، امتنع وفد بلادي عن التصويت، لأننا نعتقد أن النص يتضمن أحكاما تتباين ونص وروح ميثاق الأمم المتحدة. وامتناع المكسيك عن التصويت على هذا القرار تعبير عن تأييدها لحل لا يقوم على اعتبارات تحقيق مصلحة وقتية عابرة، وإنما على مبادئ الميثاق، وبذلك يمكن ضمان سلم آمن ودائم في البوسنة والهرسك.

السيد فرانسيس (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن استراليا يهولها استمرار القتال في البوسنة والهرسك، مما يزيد من معاناة السكان المدنيين هناك. وإننا نؤيد النداءات الواردة في هذا القرار لإنهاء هذا العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها ممارسة "التطهير الإثني" بغض النظر عن مرتكبيه، ونؤيد المطالبة باستعادة السلم والاستقرار في البلاد والمنطقة ككل.

لهذه الأسباب، كنا نود أن نصوت تأييدا للقرار، كما فعلنا في الدورتين السابعة والأربعين والثامنة والأربعين للجمعية العامة. إلا أن لدى استراليا تحفظات بشأن جدوى رفع الحظر المفروض على الأسلحة في هذا الوقت من حيث تأثيره على حكومة البوسنة والهرسك والاتحاد. لقد اعترف فريق الاتصال بأن مثل هذا الرفع قد يصبح أمرا لا يمكن تجنبه، على أن يكون ذلك كملاذ أخير. ولا نعتقد أن الوقت قد حان لهذا بعد. فلا يزال بالإمكان استكشاف سبل أخرى لإنهاء الصراع من جانب فريق الاتصال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الضغط الجديد الجاري الآن على صرب البوسنة، والذي يحدونا الأمل في استمراره، ينبغي أن يعطى وقتا لكي يؤتي ثماره.

ونحن نعترف، كما يعترف آخرون كثيرون هنا اليوم، بأن صدور قرار برفع الحظر عن الأسلحة سيؤدي على الأرجح إلى إنهاء المبادرات الحالية الرامية إلى تسهيل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في البوسنة والهرسك. فرفع الحظر عن الأسلحة، ستكون له بصورة خاصة آثاره الخطيرة للغاية على تصعيد الأعمال القتالية، وعلى الوجود المستمر لقوة الأمم

المتحدة للحماية، وجهود عمليات الإغاثة الإنسانية في البلاد.

وإننا نؤيد تأييدا قويا الإجراءات التي اتخذها اليوم المجتمع الدولي ومجلس الأمن لإنهاء القتال في البوسنة والهرسك. ونحث بشدة على استمرار هذه الجهود. وقبل كل شيء تود استراليا أن ترى حلا سلميا وتفاوضيا لهذا الصراع المأساوي. ولهذه الأسباب، اضطررنا للامتناع عن التصويت على هذا القرار.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أعلل موقف جمهورية الأرجنتين بشأن التصويت على القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.14/Rev.1 الذي اعتمدته لتوها الجمعية العامة.

إن بلادي تؤيد بشكل عام جميع المبادرات التي قامت بها منظمتنا والهادفة إلى التأكيد على سيادة واستقلال جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، اللذين نصر على احترامهما.

إن الموقف الدبلوماسي الراهن، الذي قوضه الرفض المؤسف من جانب صرب البوسنة لخطة السلم التي قدمها فريق الاتصال، يجعل من الضروري أن يؤكد المجتمع الدولي مجددا تصميمه على الإسهام في تحقيق تسوية سلمية للصراع.

واليوم نواجه حالة نجد فيها طرفا واحدا - هو الطرف الصربي البوسني - يواصل الترويج لحرب إثنية يقتتل فيها الأشقاء بدلا من تكريس نفسه لتحقيق تسوية مشمولة بالضمانات الدولية التي تستطيع أن تقدمها منظمتنا. ولذلك فإننا نحث هذا الطرف مرة أخرى على أن يعيد النظر في المسألة. وأن يعمل بالتعاون مع المجتمع الدولي على إنهاء العدوان. فالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في البوسنة والهرسك قد أزعجت وما زالت تزعج الرأي العام الدولي. وبغية معالجة هذه الانتهاكات، فإن المحكمة الدولية المشكلة للنظر في ذلك، سوف تصبح في القريب حجر زاوية للجهود الرامية إلى استعادة العدالة. وفي ظل الحالة الأمنية الدقيقة الراهنة، ننادي مرة أخرى باحترام وقف إطلاق النار والمناطق الآمنة.

ومع ذلك، ليست جميع المؤشرات سلبية. وأشير بشكل خاص إلى التدابير التي اعتمدت مؤخرا في إطار الإقفال الجزئي للحدود بين جمهورية البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ونعتقد أن هذه التدابير، إذا استمرت، ستسهم تدريجيا في تحقيق السلم في المنطقة.

إن جمهورية الأرجنتين تؤيد المبادئ الأساسية الواردة في القرار المعتمد توا بشأن الحالة في البوسنة والهرسك وتعتبرها عادلة. وبالرغم من ذلك، نأسف لأننا لم نتمكن من تأييد القرار، ويرجع ذلك جزئيا إلى التوصية المحددة التي وردت في الفقرة ٢٢ من المنطوق. فبعد دراسة وتقييم دقيقين للبدائل المتعددة المقترحة لتحقيق الأهداف المرجوة، نعتقد أن هذا الإجراء لن يسهم في تسوية الصراع. ونعتقد أن رفع الحظر، المفروض على الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) على كامل أراضي يوغوسلافيا السابقة، رفعا جزئيا لن يساعد في تحقيق السلم والأمن في المنطقة.

ونعتقد أيضا أن هذا الإجراء يوحي إلى حد ما بأن الجهود الدبلوماسية كانت بغير طائل. ثم أن أخطار تفاقم النزاع تلقي ظلالا ليس فقط على مستقبل سكان البوسنة والهرسك الذين طالت معاناتهم، وإنما أيضا على قوة الأمم المتحدة للحماية وهي تجهد للوفاء بولايتها.

وبوسعي أن أشير إلى أن مبدأ الحياد هنا، كما هو الحال في جميع عمليات حفظ السلم الأخرى، هو من المبادئ التوجيهية الأساسية للبلدان المساهمة بقوات. وبناء على هذا الفهم، فإن الدول التي تمد قوة الحماية بالقوات إنما فعلت ذلك وستواصل فعل ذلك انطلاقا من عزمها الواضح على المساهمة بسخاء في حفظ السلم والأمن في المنطقة، دون أية رغبة في الوقوف إلى جانب أي طرف في الصراع. وبالإضافة إلى ذلك، فولاية قوة الحماية وتكوينها، هما نتيجة توازن بالغ الدقة توحي الظروف بضرورة الحفاظ عليه. إن المسألة تتعلق بالاعتراف بالآثار الإيجابية لجهود حفظ السلم وتقييمها تقييما صحيحا فهي مما لا يصح التهوين من شأنه.

ونتفق أساسا مع رأي الأمين العام الوارد في الوثيقة S/1994/1067، التي هي تقرير صدر في إطار

التجديد الأخير لقوة الحماية. ففي رأينا أن أي تدبير من قبيل ما نصت عليه الفقرة ٢٢ من القرار، سيحدث تغييرا كبيرا في طبيعة وجود الأمم المتحدة في المنطقة، وسينطوي على مخاطر غير مقبولة بالنسبة لقوة الحماية.

السيد تشيريلا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/49/L.14/Rev.1، بسبب هواجس مشابهة بل مطابقة لتلك التي سبق ذكرها، خصوصا من قبل ممثل ألمانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأشير بوجه خاص إلى الفقرة ٢٢ المتعلقة برفع حظر توريد الأسلحة. إن رومانيا بلد مجاور ليوغوسلافيا السابقة، وقد دعت دوما، أثناء عضويتها في مجلس الأمن حتى عام ١٩٩٢، وفي أماكن أخرى، إلى تسوية سلمية للصراع في يوغوسلافيا السابقة بصفة عامة، وفي البوسنة والهرسك بصفة خاصة. وإن التضحيات الاقتصادية التي قبلت بلادي أن تقدمها بإخلاص في إطار الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، معروفة جيدا. إننا نبذل ما في وسعنا لاستخدام مساعينا الحميدة مع جميع دول يوغوسلافيا السابقة للتشجيع على التوصل إلى تسوية سياسية دائمة على أساس مشاركة جميع الأطراف المعنية، والمساهمة المتوازية من جانب جميع الذين تعهدوا بتيسير هذه العملية.

إن هذا الوقت حرج للغاية. وفي رأينا أنه يوجد خياران: فإما وضع نهاية سريعة للجمود الحالي في السعي إلى التسوية السياسية، أو انتظار مرور الوقت ومن ثم قبول المسؤولية عن أي زيادة ممكنة في التوتر والمجابهة. إن تمديد فترة ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لغاية ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ ينبغي ألا يعتبر فرصة لالتقاط الأنفاس. فلا بد أن تبذل الأطراف المعنية مباشرة، والأطراف التي دعيت للإسهام في البحث عن تسوية سلمية، كل جهد ممكن لتحديد وتنفيذ نهج شامل تقبل به جميع الأطراف بغية ضمان موافقة الصرب البوسنيين على التسوية الإقليمية المقترحة من جانب فريق الاتصال، وجلوس الأطراف الثلاثة على طاولة المفاوضات.

وفي هذا الإطار، ينبغي مواصلة العملية المتوازية التي بدأها قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) بالرفع التدريجي للجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمسلك تلك الجمهورية.

وينبغي الحرص بأكثر من أي وقت مضى على إبراز العناصر التي يمكن أن تقرب فيما بين الأطراف؛ وهذا خليق بأن يشجع الذين يظهرون إرادة سياسية حقيقية، على ضمان أن يتحقق السلم والتسوية السياسية فيما بين الأطراف في البوسنة والهرسك.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد حدث منذ آخر مرة تناولت فيها الجمعية الحالة في البوسنة والهرسك عدد من التطورات الهامة. فقد حسم المجتمعان البوسني والكرواتي في الجمهورية خلافاتهما السياسية وشكلا اتحادا. وقد أدى استخدام القوة الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، الذي أذنت به الأمم المتحدة، إلى وقف أسوأ قصف تعرضت له سراييفو وكذلك الاعتداءات على المناطق الآمنة الأخرى. وقد وضعت الدول الأعضاء في فريق الاتصال خطة سلم للبوسنة والهرسك قبلتها جميع الأطراف ماعدا صرب البوسنة. وقد أغلقت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) حدودها مع البوسنة من أجل عزل صرب البوسنة المتمردين، ونتيجة لذلك عُلق تطبيق بعض التدابير المفروضة على بلغراد. وقد أنشئت الآن محكمة جرائم الحرب اليوغوسلافية.

لقد وقعت هذه التطورات بسبب تصميم والتزام المجتمع الدولي. وهي تمثل تحسنا كبيرا، سواء في الوضع المادي أو الوضع السياسي لمواطني البوسنة المحاصرين. ولكنها لم تؤد إلى ما كنا نأمل في أن نشهده قبل ١٢ شهرا. إن القرار الذي صوتنا عليه قبل قليل، بإعادة تأكيده على أحكام كانت واردة في العام الماضي، يذكرنا بأن هناك الكثير مما لا نزال بحاجة إلى تحقيقه: فأولا، استرداد الحالة الطبيعية في سراييفو وإعادة تعميرها؛ ثانيا، فتح مطار توزلا؛ ثالثا، التنفيذ الكامل للمناطق الآمنة؛ رابعا، تصحيح آثار "التطهير العرقي"؛ خامسا، عودة اللاجئين والنازحين.

والأهم من ذلك أن القرار يسجل ويدين بحق رفض صرب البوسنة التفاوض في إطار ينطلق من السلامة الإقليمية لأراضي البوسنة والهرسك. ونحن لم نحقق

على هذا المستوى أي مزيد من التقدم هذا العام. إن الصرب البوسنيين، في تمسكهم بمفاهيم النقاء العرقي الكريهة البالية، إنما يحكمون على أنفسهم بالعيش في عزلة. إن استمرارهم في رفضهم الاعتراف بأن مستقبلهم السياسي لا يمكن أن يتحدد بمعزل عن المستقبل السياسي لسائر الطوائف في البوسنة فيه ترداد لنغمة كئيبة مألوفة. أما البوسنيون والكروات فقد اعترفوا بهذا بإنشائهم اتحادا وبتأييدهم خطة السلام التي طرحها فريق الاتصال. ويجب على صرب البوسنة أن يحذوا نفس الحذو.

إن الوسيلة لحمل صرب البوسنة على تغيير مسارهم هي لب التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة. فالمجتمع الدولي لديه الآن طائفة من التدابير تحت تصرفه، دبلوماسية، وقانونية، واقتصادية، وعسكرية. وهذه التدابير لها سمتان مشتركتان: الأولى، أن لها طابعا جماعيا، والثانية، أنها معتمدة من جانب الأمم المتحدة. وهذا يعني أنها تحمل ثقل المجتمع الدولي كله.

إن هذا لا يمكن قوله عن الحكم الوارد في القرار الذي يشجع مجلس الأمن على إعفاء حكومتي جمهورية واتحاد البوسنة والهرسك من حظر الأسلحة المفروض على يوغوسلافيا السابقة في عام ١٩٩١. فإذا اتخذ المجلس هذه الخطوة فإنه سيبتعد عن العمل الجماعي. وقد يأتي وقت لن يكون فيه بديل آخر لهذه الخطوة. وعندما يأتي هذا الوقت فإنه سيعني أن الأمم المتحدة كأمم متحدة لم يعد لها دور تؤديه حيث أحكام الأمن الجماعي الواردة في الميثاق.

إن نيوزيلندا لا تعتقد أن ذلك الوقت قد حان، كما أنها لن ترحب به إذا حان، لأنه سوف يعني تخليا عن صنع السلم ولجوءا إلى حكم الحرب. لقد حان الوقت لمضاعفة جهود البحث عن تسوية سياسية وليس للعودة إلى حرب شاملة. ولهذا السبب امتنعت نيوزيلندا عن التصويت على مشروع القرار.

السيد بونسه (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن تضامن شعب إكوادور وحكومتها مع شعب البوسنة والهرسك الذي يعاني منذ أمد طويل، والحاجة إلى الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول، قد حملا وفد بلادي على التصويت اليوم لصالح القرار الذي اعتمد توا.

ومع ذلك، نود أن نشير إلى أن عملية السلم المعقدة حققت في الأشهر القليلة الماضية تقدما كبيرا يجب الاعتراف به من قبل المجتمع الدولي. وقد تحقق هذا التقدم بفضل مرونة جميع الحكومات الأطراف في النزاع. ولهذا فإن إكوادور لديها شكوك إزاء جدوى اعتماد قرارات، مثل قرار رفع حظر الأسلحة، قد تشعل من جديد فتيل الصراع وتجعل التسوية النهائية أصعب منالا.

وبهذا الاقتناع، لو كانت الفقرة ٢٢ قد طرحت للتصويت المنفصل لامتنع وفد بلادي عن التصويت عليها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب ممثل واحد التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد محددة بمدة عشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية. وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد اليوم الطويل الذي مر بنا جميعا، وإذ أتوجه بشكري الخالص إلى جميع زملائي، سأتجنب قطعا تجاوز الوقت المحدد.

إن البيان الذي أدلي به في هذه المناقشة نيابة عن الاتحاد الأوروبي، بينما يكرر مرة أخرى معارضة الاتحاد لرفع حظر الأسلحة، يدعو إلى مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية كبديل ليس فقط لرفع حظر الأسلحة وإنما أيضا عمليا لميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ مؤتمر لندن، بل حتى لخطة سلم فريق الاتصال. إن الاتحاد الأوروبي يقترح على وجه الخصوص:

> "معاملة متوازنة للكيانين الكرواتي البوسني والصربي البوسني، بما في ذلك إقامة علاقات خاصة متوازية مع البلدان المجاورة، على ألا يتعارض ذلك مع سلامة اتحاد البوسنة والهرسك".

(الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٥٠، الصفحة ١٩)

ويؤسفني أن أقول إنه سواء كان ذلك نتيجة لسهو أو لغير ذلك، فإن ذلك الاقتراح معيب من الناحية الأخلاقية والقانونية، وهو يتجاهل المبادئ ذات الصلة بل في الواقع ميثاق الأمم المتحدة - للأسباب التالية:

أولا، كيف يمكننا أن نتكلم عن "علاقات خاصة متوازية" بقصد ترتيب نفس العواقب بالنسبة للمعتدي والضحية على السواء؟

ثانيا، الاقتراح يثير الانزعاج بشكل خاص بالنظر إلى أن الحرب - أي العدوان - قد بدأها أبناء صربيا والجبل الأسود بالاشتراك مع من يسمون بصرب البوسنة وذلك، في الواقع، لتحقيق هدف "صربيا الكبرى" المتجانسة عرقيا على حساب جيرانها. وهذا الجانب من خطة الاتحاد الأوروبي ينطوي الآن، في الواقع، على إنشاء "صربيا الكبرى" هذه كجزء من تسوية هذه الحرب.

ثالثا، ليس هناك، ولا يمكن أن يكون هناك أي توازي بين الاتحاد البوسني الكرواتي من جهة والكيان الصربي البوسني المزعوم من جهة أخرى. إن الاتحاد البوسني الكرواتي، والعلاقة الأوثق المقترحة بين جمهورية واتحاد البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا، إنما هما وليدا الرغبة في إعادة تكثيف التأييد للتعدد الثقافي والتعايش في جمهورية البوسنة والهرسك بالنسبة للجميع، بما فيهم الكروات، والصرب، واليهود، والمسلمون، وغيرهم. بينما "صربيا الكبرى"، على العكس من ذلك تشجع "النقاء" العرقي على حساب التعدد الثقافي. ولسوء الحظ، أن هذا الجانب من جوانب اقتراح الاتحاد الأوروبي - عن غير قصد أو عن قصد، ليس من شأنه سوى إعطاء الأمل والنشاط للذين يسعون إلى إنشاء دول "نقية" عرقيا لم يسبق لها مثيل.

أخيرا، وللأسف البالغ، يعكس هذا الجانب من بيان الاتحاد الأوروبي قلة الوعي بسيادة ووحدة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك. إن سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها ليستا مذكورتين، بينما يقول البيان:

"على ألا يتعارض ذلك مع سلامة اتحاد البوسنة والهرسك" (المرجع نفسه، الصفحة ١٩)

ليس هناك اتحاد للبوسنة والهرسك. اتحاد البوسنة والهرسك قد يكون مفهوما يروج له البعض - بل ربما بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي - كبديل أضعف للجمهورية، بهدف حمل الصرب على قبول خطة السلم. ومع هذا، فإن اتحاد البوسنة والهرسك، لا يمكن أن يصبح الآن بديلا عن جمهورية البوسنة والهرسك أو آلية تحل محل - وتقوض عمليا - سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ومشروعيتها. فإن أي تسوية مقترحة لا بد أن تحترم أولا سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ومشروعيتها، ولا يجوز التحايل على هذه المبادئ بإبراز اتحاد مقترح. ولعل بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي كانت لهم قراءة مختلفة للنص عند وضع ذلك البيان، ولكننا لا نستطيع أن نمر على الأمر مر الكرام أو أن نغفل اليقظة الواجبة في هذا الصدد.

ومن دواعي الأسف، أن البيان جاء معبرا أيضا عن تآكل في خطة السلم التي وضعها فريق الاتصال، آت

من بعض القطاعات من الداخل بسبب عدم توفر الالتزام والإرادة الكافيين لمواجهة الذي يعارضون خطة السلم هذه من الخارج، أي صرب البوسنة. وأخشى أن يعكس هذا أيضا مرة أخرى اتجاها متناميا نحو النفعية. وفي هذا دليل آخر على أن الاختيار المطروح أمامنا جميعا هنا لم يكن مجرد قضية رفع حظر الأسلحة: بل كان اختيارا بين تهميش القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بل حتى التخلي عنهما لصالح النفعية، وبين خيارات تفرض علينا مشاق الدعم الصحيح لمبادئنا المشتركة.

لا يمكن لأحد أن يكون محايدا أو أن يتخلف في طريق الشرعية المشترك هذا. إن مستقبل الأمم المتحدة كلها لا يمكن أن يكمن في التطبيق الانتقائي للشرعية. إنما يجب أن يقوم على الالتزام الموحد الموضوعي بمبادئ مشتركة، وبخاصة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة.

ردا على تعليقات ممثل الاتحاد الروسي. نود مرة أخرى أن نؤكد بشكل قاطع قبولنا لخطة السلم التي وضعها فريق الاتصال، وتمسكنا بممارسة حقنا في تقرير المصير. على أنه لا يصح أن يتوقع منا أحد أن نتخلى عن حقنا في الدفاع عن النفس وأن نذعن للرفض المستمر لخطة السلم من جانب من يسمون بصرب البوسنة. وببساطة، عندما يكون الصرب مستعدين لقبول وتنفيذ خطة السلم التي وضعها فريق الاتصال، وللتخلي عن احتلال معظم أراضي بلدنا ووقف "التطهير العرقي" وإنهاء محاصرتهم لمدننا، عندئذ سنكون مستعدين بدورنا لتقييد حقنا في الحصول على أسلحة دفاعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٠